



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم التسيير
التخصص: إدارة مالية

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية
دراسة حالة: دراسة عينة من المسيرين الماليين في المؤسسات
الاقتصادية

المشرف	اعداد الطلبة	
د. بودياب مراد	مزرور بثينة	1
	حمادة ياسمين	2

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ(ة)
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بودياب مراد
ممتحنا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	

السنة الجامعية 2023/2022



شكر وتقدير

أول الكلام الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه الذي وفقنا وهدانا الى ما نحن عليه

فلولا توفيق الله وعونه ما كنا لنصل الى ما وصلنا اليه

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الأستاذ الفاضل "بودياب مراد"

لقبوله الإشراف على هذه المذكرة الذي كان نعم السند والدعم في

إنجاز هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة

شكر وتقدير كذلك لأعضاء اللجنة المناقشة ولكل الأساتذة الذين كان

لهم الفضل خلال مشوارنا الدراسي

كما نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب او من بعيد

ونسأل الله عز وجل أن يجعل هذا العمل في ميزان الحسنات، وأن ينفع به

كل من يلتمس دروب

العلم والمعرفة.

إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله

إلى إخوتي الأعزاء

إلى الأحباب والأصدقاء

بشينة وياسمين

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية حيث تم التطرق فيها بالأول الى الإطار النظري والعملي للتدقيق الخارجي بالإضافة الى أهم الخطوات والإجراءات الواجب اتباعها أثناء تنفيذ مهمة التدقيق، كما تناولنا بالدرجة الثانية موضوع المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وكيفية إدارتها، وتحديد أنواعها وأهم الاستراتيجيات المستعملة لإدارتها.

وقد تم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من المسيرين الماليين وذلك بتوزيع استبيان عليهم، واستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وبعد الدراسة تم التوصل الى اثبات صحة الفرضية المطروحة بحيث ان التزام المدققين الخارجيين في العينة محل الدراسة بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: التدقيق الخارجي، المخاطر المالية، إدارة المخاطر، إدارة المخاطر المالية.

Summary

This Study aims to identify the role of external audit in minimizing financial risks in economic institutions , where the first was addressed in the theoretical and practical framework of external audit in addition to the most important steps and procedures to be followed during the implementation of the audit task ,and we also dealt with the second degree issue of financial risks to which institutions are exposed economic and how to manage it ,and identify the most important types strategies used to manage it.

This theoretical study was supported by an applied study conducted on a sample of financial managers by distributing a questionnaire to them, and using the statistical analysis program(SPSS) in analyzing data and testing hypotheses. Externals in the sample under study with generally accepted auditing procedures in minimizing the financial risks that affected by the economic enterprise.

Keywords : external audit, financial risks, risk management, financial risk management.



قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
	بسملة
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
أ-هـ	مقدمة
الفصل الأول: عموميات حول التدقيق الخارجي	
7	تمهيد
8	المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي
8	المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي
9	المطلب الثاني: مفهوم واهمية التدقيق الخارجي
11	المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي
12	المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي
14	المبحث الثاني: معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولاً عاماً
15	المطلب الأول: المعايير الشخصية
16	المطلب الثاني: معايير العمل الميداني
17	المطلب الثالث: معايير اعداد التقرير
18	المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الخارجي
18	المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق
20	المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية
22	المطلب الثالث: جمع ادلة الاثبات
24	المطلب الرابع: اعداد التقارير

29	خلاصة الفصل الأول
الفصل الثاني: : مساهمة التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية	
30	تمهيد
31	المبحث الأول: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية
31	المطلب الأول: ماهية المخاطر في المؤسسة الاقتصادية
32	المطلب الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية
36	المطلب الثالث: أدوات ووسائل إدارة المخاطر
38	المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية
38	المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية
41	المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية
42	المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية
44	المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كآلية لتدنية المخاطر المالية
44	المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية
46	المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر المالية
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية	
49	تمهيد
50	المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية
50	المطلب الأول: منهجية الدراسة
51	المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل
53	المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية
56	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات
56	المطلب الأول: تحليل البيانات وفقرات الاستبانة
73	المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة
80	خلاصة الفصل

فهرس المحتويات

82	خاتمة
86	ثائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	قائمة الجداول



قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
51	الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة.	(01-3)
52	التوزيع لسلم ليكرث	(02-3)
55	معامل الثبات الكلي (حسب ألفا كرو نباخ)	(03-3)
56	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس	(04-3)
57	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر	(05-3)
58	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(06-3)
59	توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي	(07-3)
61	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	(08-3)
63	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية	(09-3)
65	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد جمع أدلة الاثبات	(10-3)
67	إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد إعداد التقرير	(11-3)
69	إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية	(12-3)
74	عرض نتائج محاور الدراسة	(13-3)
76	عرض نتائج الانحدار البسيط لأبعاد التدقيق الخارجي	(14-3)
78	عرض نتائج الانحدار البسيط لتأثير التزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنيّة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية	(15-3)

قائمة الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
14	معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولاً عاماً.	(01 – 1)
54	النموذج الافتراضي للدراسة	(01 – 3)
56	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس	(02 – 3)
57	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر	(03 – 3)
58	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية	(04 – 3)
59	توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي	(05 – 3)



مقدمة عامة

لقد صاحب التطور الذي شهده العالم على مر العصور تطوراً على مستوى حجم ونشاطات المؤسسات الاقتصادية، فانتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات ضخمة ذات عمليات كبيرة تتفصل فيها الملكية عن التسيير، ما أوجب ضرورة الاهتمام إلى جملة من الوسائل والتقنيات تضمن لأصحاب المؤسسات الحفاظ على أموالهم المستثمرة والاستغلال الأمثل لمواردهم، والحد من الأخطاء المحاسبية والتلاعبات وفي مقدمة هذه الوسائل التدقيق الخارجي الذي أصبح على غنى عنها في تزويد مختلف الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية بمعلومات دقيقة وموثوقة وذات مصداقية ويعتبر نشاط مستقل عن المؤسسة حيث أصبح الوسيلة التي من خلالها يمكن التعرف على الوضعية الشاملة للمؤسسة فهو وسيلة رقابية تمكن من مراقبة نشاطات المؤسسة.

إن المؤسسات الاقتصادية تنشط في بيئة متقلبة تتميز بتغيرات مستمرة وسريعة وهو ما زاد من درجة عدم التأكد، وهذا بدوره جعل المؤسسات تواجه مخاطر مختلفة تهدد إنجاز أهدافها. فالغالب المخاطر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية هي مخاطر مالية، فأصبح من الضروري مراقبة مستوى هذه المخاطر ووضع أنظمة لمعرفة وإدارتها من خلال استحداث قسم إدارة المخاطر ضمن هيكله التنظيمي.

هناك العديد من الآليات التي يمكن أن تستخدم في إدارة وتدنية المخاطر المالية والتي من بينها التدقيق الخارجي الذي له دور فعال في مجال إدارة المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية وذلك عن طريق العمل الذي يقدمه المدقق الخارجي باتخاذ إجراءات وأساليب للحد منها.

مما سبق يمكننا طرح إشكالتنا الرئيسية واسئلتنا الفرعية كما يلي:

1- الإشكالية: من خلال الدور الفعال لعمليات التدقيق الخارجي في الحد والتقليل من المخاطر المالية في المؤسسات تم التوصل إلى إشكالية البحث مفادها ما يلي:

ما هو دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية؟

ويمكن الإجابة عن الإشكالية من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤلات الفرعية:

- ❖ ما المقصود بالتدقيق الخارجي، وما هي أهميته وأهدافه؟
- ❖ ما هي أنواع التدقيق الخارجي، وما هي معاييرها؟
- ❖ كيف تتم الممارسة العملية للتدقيق الخارجي؟
- ❖ ما المقصود بالمخاطر وإدارة المخاطر؟

- ❖ ما لمقصود بالمخاطر المالية وماهي أسبابها وأنواعها؟
- ❖ ما لمقصود بإدارة المخاطر المالية وماهي الاستراتيجيات المتبعة في ذلك؟
- ❖ كيف يمكن للتدقيق الخارجي ان يساهم في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية؟
- ❖ هل يلتزم المدققون الخارجيون في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة بإجراءات التدقيق الخارجي؟

2- الفرضيات:

- ❖ مدققو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً؟
- وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وهي:
- ✓ مدققو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق.
- ✓ مدققو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية وفقاً للخطوات المتعارف عليها.
- ✓ مدققو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة الإثبات الملائمة.
- ✓ مدققو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بإعداد تقرير وفق للمعايير المتعارف عليها.
- ❖ هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ التزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية في العينة محل الدراسة.

3- مبررات اختيار الموضوع:

- لقد جاء اختيارنا لهذا الموضوع للأسباب التالية:
- معرفة ميدان التدقيق الخارجي.
- الرغبة في دراسة الموضوع والحصول على أكبر قدر من المعلومات بحكم أنه موضوع مهم.
- الأهمية البالغة لدور المدقق الخارجي في إضفاء الثقة بالقوائم المالية.

— الميول الشخصي لميدان التدقيق والمحاسبة.

4- أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من خلال الاعتبارات التالية:

- ❖ تعتبر مهنة التدقيق الخارجي من بين المواضيع الأكثر اهتمام من طرف مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة خاصة الملاك والمساهمين في المشروع.
- كون التدقيق الخارجي له الدور الفعال والرئيسي في خدمة أصحاب المشروع وضمان لحماية الأصول والاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال الحماية المادية والمحاسبية ضد المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها أصول وممتلكات المؤسسة مثل الغش والتزوير وارتكاب الأخطاء.
- ❖ كون التدقيق الخارجي يمثل وسيلة تخدم مجموعة متعددة من الجهات التي تعتمد اعتمادا كبيرا على المعلومات المحاسبية للمؤسسة في اتخاذ قراراتها او رسم خططها المستقبلية.
- ❖ أصبحت المخاطر في الوقت الراهن احد اهم التحديات التي تفرضها بيئة الاعمال على المؤسسات الاقتصادية وأصبحت عنصرا لا يمكن تجاهله في اعداد استراتيجيه او سياسة مستقبلية لأي مؤسسة، ومن هنا تظهر الأهمية والدور التي تلعبه إدارة المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، حيث ان حتمية التطبيق الصحيح والناجح في إدارة المخاطر المالية اصبح اكثر ضرورة من اجل تحسين قدرة المؤسسة الاقتصادية الجزائية في التكيف مع مختلف متغيرات البيئة.

5- اهداف الدراسة:

ترمي هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- ❖ معرفة ما هو التدقيق الخارجي وأهدافه وانواعه.
- ❖ التعرف على معايير التدقيق الخارجي التي تحكم عمل المدقق في المؤسسة محل التدقيق.
- ❖ معرفة منهجية تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.
- ❖ التعرف على المخاطر المالية والاستراتيجيات التي تتبعها.
- التعرف على كيفية اسهام التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية.

6- المنهج المتبع:

للإجابة على التساؤل الوارد في الإشكالية من أجل تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي فالفصول النظرية، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات علة الظاهرة المدروسة وتحليلها وتفسيرها قد الوصول الى نتائج محددة، بينما فالفصل التطبيقي الذي تم فيه دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة.

7- أدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

❖ **المصادر الأولية:** والمتمثلة بالاستبيان حيث يتم توزيعه على عينة معتبرة من المسيرين الماليين لمعرفة رأيهم حول الموضوع.

الأدوات الإحصائية والمتمثلة في تقنيات الإحصاء الوصفي (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري).

البرامج والمتمثلة في برنامج SPSS و برنامج EXCEL.

❖ **المصادر الثانوية:** والمتمثلة في الكتب، المقالات العلمية، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع.

8- الدراسات السابقة:

❖ **عبدلي لطيفة، "دور وأهمية إدارة المخاطر فالمؤسسة الاقتصادية"،** مذكرة ماجستير، جامعة ابي بكر بالقائد (تلمسان)، الجزائر 2011/2012.

تناولت هذه الدراسة إشكالية تتمحور حول أهمية إدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية وعلى وجه الخصوص المؤسسة الجزائرية باعتبارها تعد كآلية انذار مسبق في مواجهة مختلف المخاطر. واهم ما توصلت اليه الباحثة هو ان بناء ثقافة الخطر داخل المؤسسة الاقتصادية وقابلية مواجهة الخطر وتقبلها امرا لا بد منه فالمؤسسة خصوصا في ضل تزايد التغيرات والتقلبات البيئية.

هذه الدراسة تناولت موضوع المخاطر في المؤسسة الاقتصادية وكيفية ادارتها، وما يميز دراستنا هو ابراز مدى مساهمة المدقق الخارجي في تدنية المخاطر.

- ❖ فاطمة بوهالي، إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية— دراسة حالة عدد من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي عبارة عن مقال نشر في مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية— العدد الاقتصادي 35(01) ولقد استهدفت هذه الدراسة بيان المخاطر المالية التي تواجه المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتوصلت الباحثة الى بعض النتائج أهمها:

- تعتمد المؤسسات المدروسة على مزج مختلف استراتيجيات إدارة المخاطر.
- تتنوع وتختلف المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية (مخاطر السوق، مخاطر السيولة).
- بعض المؤسسات الاقتصادية تفتقر الى مصلحة خاصة بإدارة المخاطر المالية، مما يؤثر سلبا على إدارة المخاطر رغم قيام المؤسسة ببعض إجراءاتها.

9- خطة الدراسة:

قمنا بتقسيم دراستنا هذه الى فصلين يمثلان الجانب النظري، وفصل ثالث تطبيقي.

الفصل الأول: والذي جاء تحت عنوان عموميات حول التدقيق الخارجي، تضمن ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: يتناول ماهية التدقيق الخارجي من خلال تطورها وتعريفها، وإبراز أهدافها وأنواعها.
- ❖ المبحث الثاني: يتناول معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما، حيث تطرقنا فيه الى المعايير العامة، ومعايير العمل الميداني، وكذلك اعداد التقارير.
- ❖ المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الخارجي، وذلك من خلال قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، تقييم نظام الرقابة الداخلية، جمع ادلة اثبات، واعداد التقارير.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان مساهمة التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية وتتضمن ثلاث مباحث مقسمة كالتالي:

- ❖ المبحث الأول: التعرف على إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ المبحث الثاني: التعرف على إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية.
- ❖ المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كآلية لتدنية المخاطر المالية.

الفصل الثالث: تطرقنا فيه الى الدراسة الميدانية حول مساهمة التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية من خلال اعداد الاستبيان، وتوزيعه على عينة الدراسة المتمثلة في المسيرين الماليين حيث تم تناول الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة فالتحليل واختبار الفرضيات.

الفصل : الأول

عموميات حول

التدقيق الخارجي

تمهيد

إن تطور التدقيق الخارجي وخروجه كنشاط رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه كان نتيجة زيادة الحاجة للخدمات المقدمة من طرف مدقق الحسابات فالهدف من التدقيق الخارجي يتمثل في التحقق من صحة البيانات المحاسبية من طرف المؤسسة ومستوى تمثيلها للمركز المالي ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعية لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية ومنع حالات الغش.

يقوم التدقيق الخارجي على جملة من المعايير التي توجه وتعطي الإطار العام الذي تمارس فيه مهامها بالإضافة الى ذلك فإنها تعمل على توجيه المدقق أثناء القيام بعمله ومدى الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وللتعرف أكثر على التدقيق الخارجي قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولا عاما.

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الخارجي.

المبحث الأول: ماهية التدقيق الخارجي

تعددت تعريفات التدقيق حسب آراء الباحثين والمفكرين كل حسب اتجاهه وأهدافه، لكن يمكن القول أن دراسة التعاريف المختلفة للتدقيق وأهدافه يمدّها بأساس قوي لتحديد طبيعة التدقيق وكذا تطوره وتبيان أنواعه.

المطلب الأول: التطور التاريخي للتدقيق الخارجي

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي تعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولاً لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة. ويمكن تلخيص أهم هذه المراحل كالآتي (أشتيوي، 2008).

أولاً: الفترة ما قبل 1500م

في أوائل هذه الفترة كان التدقيق يقتصر على سلطات الدولة والمشروعات العائلية الذي كان يهتم خاصة بجرد المخزون السلعي، حيث تكون هذه العملية متكررة عدة مرات في الفترة الواحدة والهدف منها هو الوصول إلى الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر كما أنه في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع من الحاكم وبحضور مستشاريه وذلك للوقوف على ممتلكاته، وكان غرضه الرئيسي اكتشاف الغش والخطأ، كما أن التدقيق في هذه المرحلة كان يشمل التدقيق الكامل مع عدم وجود أو معرفة بنظم الرقابة الداخلية.

ثانياً: الفترة الممتدة ما بين 1500 – 1850م

خلال هذه الفترة لم يتغير هدف التدقيق عن الفترة السابقة، إذ لازال يقتصر على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير في الدفاتر المحاسبية. غير أنها شهدت بعض التغيرات وهي:

انفصال الملكية عن الإدارة وهو ما زاد الحاجة إلى المدققين.

تبني فكرة النظام المحاسبي و خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

ونتيجة لهذه التغيرات ظهر نوع من الرقابة الداخلية على المشاريع، ورغم ذلك بقيت ممارسة التدقيق بصفة تفصيلية.

ثالثا: الفترة ما بين 1850 – 1905م

إن النمو الاقتصادي الكبير الذي شهدته هذه الفترة بعد انطلاق الثورة الصناعية في المملكة المتحدة والانفصال التام والنهائي بين الملكية والإدارة وظهور الحاجة الماسة لمالكي المؤسسات والمشاريع لمن يحافظ على أموالهم خاصة بعد ظهور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 الذي نص بين مواده على ضرورة تدقيق شركات المساهمة من قبل مدقق الحسابات. أما بالنسبة لأهداف التدقيق حتى نهاية هذه الفترة كانت كالآتي:

— اكتشاف الأخطاء الفنية.

— اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

— اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر والسجلات المحاسبية.

رابعا: الفترة من 1905 الى الان

ما يميز هذه الفترة هو ظهور الشركات الكبرى، والاعتماد على أنظمة الرقابة الداخلية من طرف المدقق في عملية التدقيق، وكذلك الاعتماد على التدقيق الاختباري، أي استخدام أسلوب العينات الإحصائية في التدقيق.

كما أن الهدف الأساسي من التدقيق في هذه المرحلة لم يعد مقتصرًا على اكتشاف الغش بل تعدى ذلك تقرير المدقق المستقل فيما إذا كانت البيانات المحاسبية تبين عدالة المركز المالي.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية التدقيق الخارجي

تعتبر مهنة التدقيق الخارجي حجر الزاوية الذي يخدم كافة الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة، فهو يضمن أن المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة تتمتع بالمصداقية والعدالة. وستناول من خلال هذا المطلب أهم تعاريف التدقيق الخارجي، الخصائص التي تمتاز بها بالإضافة إلى أهدافها وأنواعها.

أولاً: تعريف التدقيق الخارجي

لقد وردت عدة تعاريف للتدقيق الخارجي نذكر منها:

1- التعريف الأول: يعرف التدقيق الخارجي بأنه: "التدقيق الذي تقوم به جهة مستقلة عن المشروع ولا تخضع لإشراف الإدارة، حيث يتصفون بالحيادية للوصول إلى تقرير عادل يبين فيه المدقق المركز المالي للمشروع ونتائج الأعمال عن فترة زمنية معينة" (كايد، 2010).

2- التعريف الثاني: يمكن تعريف التدقيق الخارجي بأنه: "علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب، التي يمكن بواسطتها قيام مدقق الحسابات المؤهل بإجراء فحص انتقادي منظم للأنظمة الرقابة الداخلية، والبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف ابداء رأي فني محايد في القوائم المالية الختامية المعدة من قبل المشروع في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة اعمال المشروع من ربح او خسارة للسنة المالية المنتهية، وعن المركز المالي له في نهاية تلك السنة(الرمحي،2002).

3- التعريف الثالث: عرفت الجمعية الامريكية (AAA) التدقيق بأنه: "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك الى الأطراف المعنية"(الصبان،2003).

4- التعريف الرابع: يعرف التدقيق الخارجي بأنه: "تدقيق يقوم به اشخاص من خارج المنشأة ليست لهم اية علاقة وظيفية او مصلحة مادية مع المنشأة، ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد او المستقل، والغرض الأساسي منه هو إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية ونتائج الاعمال عن الفترة المالية المعنية، وفي حالة وجود نظام تدقيق داخلي سليم فانه لا يغني عن التدقيق الخارجي وذلك لانعدام الحياد والاستقلال في التدقيق الداخلي"(عثمان،1999).

حيث ركز هذا التعريف في تعريفه للتدقيق الخارجي على المواصفات التي يجب أن يتوفر عليها المدقق الخارجي.

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي:

"التدقيق الخارجي هو نشاط تقوم به جهة مستقلة عن المؤسسة وتتميز بالكفاءة و تهدف الى فحص القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد حول مصداقية صحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين والقواعد المنصوص عليها في البلد التي تنشط فيه."

حيث يحتوي التدقيق الخارجي على مجموعة من الخصائص المتمثلة فيما يلي:

- ❖ التدقيق هو فحص انتقادي للمعلومات التي تقدمه الشركة.
- ❖ عملية التدقيق هي عملية منظمة تستدعي خطة عمل مسبقة.
- ❖ يقوم المدقق بتصريح حول صحة ومصداقية الحسابات، ومدى تمثيلها للواقع.
- ❖ يهدف التدقيق الخارجي الى إصدار رأي فني محايد حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية للمؤسسة.

❖ يجب تبرير النتائج المتواصل إليها بمجموعة من القرائن والأدلة.

ثانياً: أهمية التدقيق الخارجي

تعود أهمية التدقيق الى كونه وسيلة تهدف الى خدمة عدة جهات تستخدم القوائم المالية المدققة وتعتمدها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وتتمثل هذه الجهات في: (خالد أمين، 2004).

1- إدارة المؤسسة: تعتمد إدارة المؤسسة على التدقيق بشكل كبير خاصة في عملية التخطيط المستقبلي لتحقيق أهدافها المسطرة مسبقاً، وبالتالي فإن مصادقة المدقق على قوائمها سيمنحها درجة كبيرة من الثقة ويزيد من نسبة الاعتماد عليها كما يعتبر مفتاح الحكم على مستوى أداء أعضاء مجلس الإدارة.

2- العاملين: تهتم هذه الفئة بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة إدارة المؤسسة على دفع مكافأاتهم ومنح التقاعد وتوفير فرص العمل.

3- الملاك والمساهمين: إن ظهور شركة المساهمة ذات الامتداد الإقليمي وانفصال الإدارة عن الملاك حتم ضرورة لجوء الى طرف يضمن التسيير الأمثل لأموال المساهمين ومنع حدوث اختلاس وتلاعبات، إضافة الى أن تقرير مدقق الحسابات يساهم في جلب مستثمرين جدد.

4- الموردين: يعتمد الموردون على تقرير المدقق بصحة وسلامة القوائم المالية ويقومون بتحليلها لمعرفة المركز المالي للمؤسسة والقدرة على الوفاء بالتزاماتها، وكذا درجة السيولة المتاحة ما يضمن لهم تحصيلهم لحقوقهم لدى المؤسسة.

5- المؤسسات المالية والتجارية والصناعية: يعتبر التدقيق ذا أهمية خاصة بالنسبة لهذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معين أو تمويل للمؤسسة حيث أن هذه الجهات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض من عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها الى الطريق الصحيح الذي يضمن استرجاع تلك القروض مستقبلاً.

6- الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على مخرجات التدقيق في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض وكذا تقييم الدعم لبعض النشاطات والمؤسسات.

المطلب الثالث: أهداف التدقيق الخارجي

للتدقيق الخارجي اهداف يسعى المدقق لتحقيقها، وتتمثل في: (القرشي، 2011).

أولاً: الأهداف التقليدية: تنقسم بدورها الى أهداف مباشرة (رئيسية) وأهداف غير مباشرة (فرعية).

1- الأهداف الرئيسية:

- ❖ التحقق من صحة وصدق المعلومات المحاسبية المثبتة في السجلات ومدى الاعتماد عليها.
- ❖ ابداء الرأي الفني المحايد الذي يستند على أدلة كافية ومناسبة عن مدى عدالة القوائم المالية وتعبيرها عن المركز المالي ونتائج النشاط لفترة زمنية محددة.

2- الأهداف الفرعية:

- ❖ اكتشاف ما قد يوجد بالسجلات المالية من أخطاء وتلاعبات.
 - ❖ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والتلاعبات بوضع الضوابط والإجراءات اللازمة والتي تحول دون ذلك.
 - ❖ اطمئنان مستخدمي القوائم المالية على سلامة إدارة المؤسسة الاقتصادية وسلامة أموالهم المستثمرة وإمكانية اتخاذهم للقرارات الاقتصادية المناسبة.
 - ❖ معاونة السلطات الحكومية بما فيها السلطة المالية وتقديم المعلومات والتقارير المناسبة.
- ثانيا: الأهداف الحديثة: وتلخص في مجملها الى:

- ❖ مراقبة خطط الادارة ومتابعة تنفيذها ومدى تحقق الأهداف وتحديد الانحرافات واسبابها طرق معالجتها.
- ❖ تقييم نتائج الاعمال ووفقا للأهداف الموضوعية.
- ❖ تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ❖ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

المطلب الرابع: أنواع التدقيق الخارجي

هناك أنواع متعددة من التدقيق الخارجي تختلف باختلاف الزاوية التي ينظر الى عملية التدقيق من خلالها، ولكن مستويات الأداء التي تحكم جميع الأنواع واحدة وبوجه الاجمال، يصنف التدقيق حسب وجهات النظر المختلفة كما يلي(السيد،2008).

أولاً: من حيث حجم المراجعة.

ينقسم التدقيق الى نوعين:

أ- التدقيق الكامل: وهو الذي يتضمن فحص وتدقيق جميع العمليات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية، بمعنى ان يكون تدقيق شامل للعناصر والنواحي التالية:

- ❖ جميع العمليات المالية والصغيرة والكبيرة على حد سواء.

❖ جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.

❖ جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.

❖ جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.

ويلجأ المدقق الخارجي الى اتباع أسلوب التدقيق الكامل في الغالب عندما تكون نتيجة تقييمه لنظام الرقابة غير مرضية مما يجعله غير مطمئن تماما لقوة هذا النظام فيضطر الى استخدام أسلوب التدقيق الكامل لتنفيذ برنامج عمله.

ب التدقيق الجزئي: وهو الذي يتضمن تدقيق بعض العمليات المعينة في شكل عينات ممثلة لمختلف ما تم من عمليات خلال الفترة ولتنفيذ هذا الأسلوب قد يختار المدقق:

- ❖ بعض القيود لبعض العمليات دون غيرها.
 - ❖ عمليات أيام معينة دون باقي الأيام.
 - ❖ عينات من عمليات الإيرادات او المصروفات.
 - ❖ الى غير ذلك من أساليب اختيار موضوعات وعمليات التدقيق التي يتولاها المدقق.
- ثانيا: من حيث مدى الالتزام في التدقيق.**

أ- التدقيق الإلزامي: وهو التدقيق الملزم بنص القوانين في الدولة المعينة ومثال ذلك القوانين المنظمة لشركات المساهمة في مختلف الدول فمن أهم ما تنص عليه هذه القوانين ضرورة تعيين مدقق حسابات او ما يعرف بمراقب حسابات قانوني للشركة يتولى تدقيق حساباتها وقوائمها المالية.

ب التدقيق الاختياري: وهو التدقيق الذي يتم دون الزام معين بقانون او بلائحة معينة، ومنها بعض المراجعات التي قد تطلبه إدارة المنشأة من المدقق الخارجي لتحقيق غرض معين او للتحقق من امر ما او لاتخاذ قرار معين. ومثال ذلك:

- ❖ تدقيق وفحص عمليات الخزينة في فترة معينة.
 - ❖ تدقيق حسابات وعمليات المخازن المختلفة.
 - ❖ تدقيق بعض عمليات الشراء دون غيرها او بعض عمليات المبيعات دون غيرها.
- ثالثا: من حيث توقيت التدقيق.**

أ- التدقيق المستمر: هو التدقيق الذي يتم لعمليات المنشأة خلال السنة المالية سواء كانت بطريقة منتظمة او غير منتظمة خلال أيام معينة على مدى الفترة وهذا النوع من التدقيق يتبعه المدقق بصفة خاصة في حالة:

- ❖ ما اذا كانت المنشأة تتميز بكبر الحجم وعملياتها كبيرة ومتعددة.

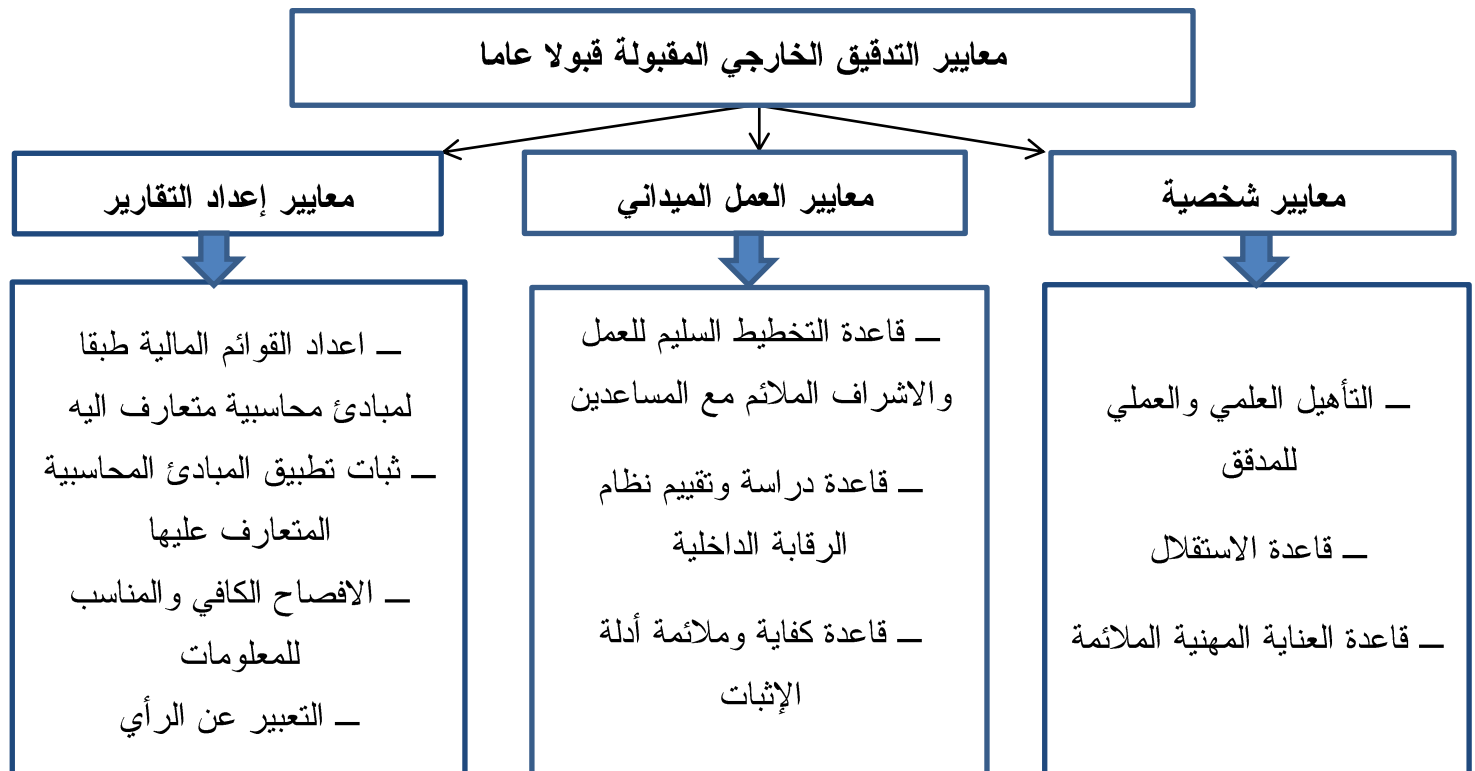
- ❖ توافر عدد كبير من مساعدي المدقق الامر الذي يمكنه من التردد على المنشأة بصفة مستمرة.
 - ❖ عدم التمكن من تقييم نظام الرقابة الداخلية للحكم على مدى كفاءته.
- ب التدقيق النهائي:** هو التدقيق الذي يبدأ بعد انتهاء إدارة الحسابات من اعمالها واعداد القوائم والحسابات الختامية

وفي الغالب يتفرغ المدقق او بعض مساعديه فترة زمنية معينة (أسبوع او أسبوعين مثلا) بعد انتهاء السنة المالية للشركة يتولى خلالها فحص وتدقيق حسابات وعمليات الشركة للتأكد من ان ما تحقق من نتائج يعبر تعبيرا صدقا عما انجز من اعمال فيقوم بعد ذلك بإعداد تقرير تدقيق المطلوب منه.

المبحث الثاني: معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولاً عاماً

تعرف معايير التدقيق الخارجي بأنها مقياس لمستوى الأداء المهني المطلوب من مدقق الحسابات الخارجي المستقل، ويمكن القول بأن المعايير تعتبر النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم به المدقق الخارجي، ولقد قسمت لجنة إجراءات التدقيق التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين هذه المعايير الى ثلاث مجموعات.

الشكل رقم (1- 01): معايير التدقيق الخارجي المقبولة قبولاً عاماً.



المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، مراجعات مختلفة لأغراض مختلفة، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص51.

المطلب الأول: المعايير الشخصية

هذا الفرع يحتوي على الصفات الشخصية لمدقق الحسابات ويتكون من ثلاث معايير (سواد، 2009).

1- التأهيل العلمي والعملي للمدقق: وذلك فيما يلي:

— التأهيل العلمي والدراسي.

— التأهيل العلمي والخبرة المهنية.

— الربط بين التأهيل العلمي والعملي ومتطلبات الأداء المهني من خلال إنشاء الجداول التالية:

جدول المحاسبين أو المدققين تحت التمرين.

جدول المحاسبين أو المدققين.

جدول مساعدي المحاسبين أو المدققين.

الخبرة العلمية في مجال الممارسة العملية لتدقيق واستمرار التعلم أثناء الممارسة مع تلقي التدريبات الكافية الرسمية والغير الرسمية، إذ أن توفر المؤهل العلمي مع الخبرة العملية والتدريب الكافي تحقق في مجملها مستوى الكفاءة اللازمة للمدقق للقيام بعمله وحسن أدائه وتحسين فعالية أدائه.

2- قاعدة الاستقلال: تتوقف على استقلاليته وحياده في ابداء رأيه ولا يوجد درجات في عدم الاستقلال، يجدر التفرقة بين نوعين من الاستقلال فالأول يخص الاستقلال المهني وهو ضروري لممارسة المهمة، وتحكمه معايير ذاتية مما يؤدي الى التحرر من الرقابة او السلطة العليا إذ يعتمد على نفسه ولا يكون تابعا لعملية ابداء الراي والثاني خاص باستقلالية التدقيق فهو مرتبط بعملية ابداء الراي في القوائم المالية ويعني ذلك التزام المدقق بالموضوعية وعدم التحيز عند إبداء رأيه.

3- قاعدة العناية المهنية الملائمة: تتعلق هذه القاعدة بما يقوم به المدقق وعلى درجة ودقة القيام بمهامه، ويسترشد المدقق في تحديد مستوى العناية المهنية الملائمة بدراسة مسؤولياته القانونية والمهنية، هذه العناية تتطلب فحص انتقادي لكل مستوى من مستويات الإشراف على العمل الذي يتم وتتطلب أداء مهني يتفق مع حجم وضخامة وتعقيدات عملية التدقيق الى استخدام العينات والخيارات فإن كل بند يتم اختياره للاختبار يجب أن يتم فحصه بعناية مهنية مناسبة.

المطلب الثاني: معايير العمل الميداني

وهي التي تخص العمل الميداني والمعايير المطبقة والمعتمدة ميدانيا في تطبيق المراجعة وفي هذا الإطار نجد أربعة معايير (سواد، 2009).

قاعدة التخطيط السليم للعمل والإشراف الملائم مع المساعدين: تتطلب أولا اختيار المساعدين المناسبين ثم ضرورة تنفيذ عملية التدقيق وفقا لخطة ملائمة، فمسؤولية القيام بقدر كافي من التخطيط المسبق تقع على المدقق ومساعديه وذلك لتوفير اساس سليم لعملية التدقيق الفعالة، اذ يجب اعداد برنامج تدقيق لكل عملية للتأكد من تحدي خطوات العمل الضرورية أو اللازمة بصورة منتظمة مفهومة من قبل مستويات هيئة التدقيق، تحتاج عملية التدقيق الى تخطيط دقيق ومتابعة، فينبغي تخطيط ومتابعة عملية تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفحص تدقيق مستندي وعمليات تحقيق الأصول والخصوم ونتيجة عمليات المشروع، فهو ما يسمى ببرنامج التدقيق حيث يخضع لتقييم مستمر في ضوء نتائج الفحص.

قاعدة دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: إن ضعف أو قوة نظام الرقابة الداخلية لا يحدد فقط طبيعة أدلة التدقيق وإنما يحدد مدى الفحص المطلوب لتلك الأدلة، والوقت المناسب للقيام بإجراءات التدقيق والإجراءات التي ينبغي التركيز عليها بدرجة كافية من غيرها واستمرار المدقق في فحص نظام الرقابة الداخلية ضروري ليتمكن من الإلمام بالإجراءات والأساليب المستخدمة والى المدى الذي يزيل أي شك أو تساؤل في ذهنه عن مدى فعالية وكفاءته ويمر هذا النظام بثلاث خطوات رئيسية وهي:

- ❖ الإلمام بنظام الموضوع: يتحقق عن طريق المتابعة والملاحظة والاطلاع واستخدام قائمة الاستقصاء النموذجية لتحديد الكيفية التي يعمل بها هذا النظام.
- ❖ تحديد الكيفية التي يسير عليها النظام: قد يكون هذا الأخير سليما نظريا ولكنه غير مطبق واقعا ويمكن ذلك بتتبع العينات الإحصائية.
- ❖ تحديد مدى ملائمة ودقة الإجراءات الموضوعة والمستخدمه بالمقارنة بالنموذج الأمثل لتلك الإجراءات.

قاعدة كفاية وملائمة أدلة الإثبات: ضرورة حصول المدقق على قدر كاف من أدلة وقرائن الإثبات الملائمة لتكون أساسا سليما يرتكز عليها عند التعبير عن التقارير المالية، وذلك عن طريق الفحص المستندي والتدقيق الحسابي والانتقادي والملاحظة والاستفسارات والمصادقات.

توثيق العمل: يوثق عمل المراجعة دائماً بملفات عمل يتم مسكها بغرض توثيق المراجعات التي تم القيام بها وتدعيم النتائج المتواصل إليها، هذه الملفات تسمح بتنظيم أفضل للمهمة وتعطي دلائل على اتخاذ الاحتياطات الضرورية قبل الوصول الى النتائج والأحكام النهائية.

المطلب الثالث: معايير اعداد التقرير

نظراً لأن تقرير التدقيق يعتبر المنتج النهائي والاساسي لعملية التدقيق من حيث انه يتضمن المعلومات التي يرغب المدقق ابلاغها للأطراف المعنية، فإنه من المهم ان يعكس ذلك بطريقة منظمة. وفي هذا الشأن توجد أربعة معايير تحكم اعداد تقرير التدقيق.

1- اعداد القوائم المالية طبقاً لمبادئ محاسبية متعارف عليها: وهذا هو المعيار الأول في اعداد التقرير حيث يتطلب ان ينص التقرير على ما اذا كانت القوائم المالية قد عرضت طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. وذلك لان تلك المبادئ تستخدم كمعيار في حد ذاته يقاس عليه او يحكم به على صدق وعدالة عرض هذه القوائم.

2- ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها: ويعني هذا المعيار ضرورة ان يبين تقرير المدقق ما اذا كانت المبادئ المحاسبية تطبق بشكل ثابت وجدير بالذكر ان إشارة تقرير المدقق الى مسألة ثبات واتساق تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، انما يهدف الى تأكيد خاصية المقارنة بين القوائم المالية للفترات المتتالية. من ناحية أخرى لو كان هناك مبرر لحدوث تغيير في تطبيق المبادئ المحاسبية فإن ذلك يتطلب الإشارة بصورة واضحة في تقرير المدقق.

3- الإفصاح الكافي والمناسب للمعلومات: يتطلب المعيار الثالث من معايير اعداد التقرير ضرورة افصاح المدقق بتقرير التدقيق عن اية معلومات مالية تعد ضرورية لصدق وعدالة عرض القوائم المالية اذا كانت مثل هذه المعلومات قد حذفت من صلب القوائم او الملاحظات المرفقة بها بواسطة معديها، فالإفصاح المناسب مفترض في القوائم المالية مالم يشير تقرير المدقق الى خلاف ذلك.

4- التعبير عن الرأي: يتطلب المعيار الرابع من معايير اعداد التقرير ضرورة ان يتضمن التقرير رأي المدقق فيما يتعلق بالقوائم المالية كوحدة واحدة، كما انه يمكن ان يتمتع عن ابداء هذا الرأي. فإذا أبدى المدقق رأياً في القوائم المالية فيمكن تصنيف هذا الرأي حسب نوعه فقد يكون رأياً غير متحفظ (نظيف) او غير متحفظ مع ابداء ملحوظة معينة، او متحفظ او سلبي. وكل نوع من أنواع الرأي له ظروف خاصة يجب توفرها عند إصداره، من ناحية أخرى فإنه في حالة الامتناع عن الرأي يجب ان يوضح المدقق أسباب امتناعه وبصفة عامة يتوقف رأي المدقق على نطاق مهمة التدقيق ونتائج فحصه.

المبحث الثالث: منهجية تنفيذ عملية التدقيق الخارجي

تمر عملية التدقيق في جانبها الميداني بمجموعة من الخطوات لعل أهمها هو تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعد الخطوة العملية الأولى ضمن هذه الخطوات بحيث اذا احترم المدقق هذه الخطوات فمن المفترض ان يصل الى تقديم خدمات ذات جودة عالية ويمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

أولاً: الخطوات التمهيديّة لعمليات التدقيق

يحدد المدقق قبل البدء في تنفيذ إجراءات عملية التدقيق المنشأة للمرة الأولى مراعاة واتخاذ الخطوات التالية (الخطيب، الرفاعي، 2009):

1- التحقق من صحة تعيينه: تختلف طريقة التأكد والتحقق من تعيينه تبعاً للشكل القانوني للمنشأة موضوع التدقيق.

2- الاتصال بالمدقق السابق للمنشأة: وهي قاعدة من قواعد آداب السلوك المهني للمدقق قد تعرض المدقق الجديد للمسؤولية التأديبية اذا لم يتصل بسلفه. فيبادر بالاتصال بالمدقق السابق بعد تأكده صحة تعيينه وان يتحرى منه عن سبب عدم تجديد تعيينه او عزله او استقالته، فقد يجد من الأسباب والمبررات التي يبديها سلفه ما يمنعه كمهني محايد من قبول المهمة المعروضة عليه.

3- فحص وتقييم النظام المحاسبي: يقوم بدراسة النظام المحاسبي المطبق فعلاً في المنشأة بالاطلاع على السجلات والدفاتر محاسبية او إحصائية، الزامية او اختيارية. وعليه دراسة كيفية القيد والترحيل. وفحص نظام التكاليف وتقييمه ومدى كفايته وسلامته. ويقوم بدراسة الدورة المحاسبية والدورات المستندة دراسة دقيقة ليدعم رأيه في تقريره بخصوص انتظام الدفاتر والحسابات ومحاسبة التكاليف.

4- الاطلاع على القوائم المالية لسنوات السابقة: عليه ان يطلع على الحسابات الختامية والميزانية

العمومية التي أعدت عن السنة السابقة. ويطلع على تقرير المدقق السابق ويفحص بنفسه دقة اية

تحفظات وردت في تقرير المدقق السابق ودراسة تقرير مجلس الإدارة.

5- دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: وهي من اهم الخطوات التي يجب ان يوليها المدقق عنايته واهتمامه، اذا تحولت عملية التدقيق من تدقيق كامل تفصيلي الى تدقيق كامل اختباري يقوم على أساس الاختبارات والعينات. حيث تتوقف كميات الاختبارات والعينات ونطاق عملية التدقيق على نتائج دراسة

وتقييم نظام الرقابة الداخلية. لذلك يتوجب على نطاق المدقق فحص نظام الرقابة الداخلية فحصا دقيقا وتحديد نقاط القوة والضعف في هذا النظام.

6- فحص التنظيم الإداري: فيتعرف من خلاله على السلطات الممنوحة للمدراء والموظفين، فعليه طلب كشف بأسماء الموظفين المسؤولين بالمنشأة ومدى الاختصاص لكل منهم وصورة من توقيعاتهم وتحديد وتوزيع السلطات والمسؤوليات بالمنشأة.

7- دراسة وفحص المركز الضريبي: الناحية الضريبية ليست التزاما مباشرا للمدقق، ولكن لها تأثير واضح وبارز على سلامة وحقيقة المركز المالي الطالب بالإفصاح على سلامته وحقيقته في تقريره.

ثانيا: أوراق العمل:

1- تعريف أوراق العمل: هي الوسيلة التي يستعملها المدقق لتجميع الأدلة التي يحتاج إليها لتأييد رأيه في التقارير المالية، وقد يتم حفظ أوراق العمل في صورة ورقية أو الكترونية أو في أي صورة أخرى (رفاعة، 2017).

2- أهداف أوراق العمل

تتمثل أهداف أوراق العمل الرئيسية فيما يلي (سرايا، 2007):

- ❖ أوراق العمل هي في ذاتها دليل اثبات على ما انجز من اعمال التدقيق وبالتالي تدعم رأي المدقق.
- ❖ زيادة كفاءة وفاعلية التدقيق.
- ❖ تنفيذ اعمال التدقيق من خلال التزام بأصول ومعايير واجراءات التدقيق.
- ❖ تعزيز وتأييد رأي وتقرير المدقق.
- ❖ المساعدة في تحقيق التنمية المهنية للمدققين المبتدئين او المساعدين.
- ❖ المساعدة في تنفيذ عملية التدقيق بسير وسهولة.
- ❖ المساعدة في تخطيط برنامج التخطيط وفي تنفيذه ولفترات لاحقة.
- ❖ المساعدة في متابعة اعمال التدقيق والاشراف على تنفيذها.

3- تصنيف أوراق العمل

تحتوي أوراق العمل على كل ما يتعلق بعملية التدقيق ويتم تنظيمها في الملفين التاليين (القاضي، دحدوح، 1999).

أ- الملف الدائم: وهو ذلك الملف الذي يحتوي على البيانات والمستندات التي لها صفة الاستمرارية النسبية التي لا تتغير على أساس سنوي، ان هدف الاحتفاظ بالملف الدائم يتلاءم مع طبيعة البيانات

والمستندات التي يحتوي عليها حيث انها يستخدم للتعرف على طبيعة نشاط العميل والتنظيم الإداري والمالي والمحاسبي الخاص به كما يستخدم للاحتفاظ بالمستندات التي لها صفة الديمومة النسبية حتى يمكن الرجوع اليها عند الحاجة.

ب الملف الجاري: يحتفظ المدقق بملف لكل سنة من سنوات التدقيق يطلق عليه اسم الملف الجاري او ملف العملية او الملف السنوي.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

من بين مهام مدقق الحسابات الأولى في المؤسسة تقييم نظام الرقابة الداخلية للتحقق من مدى قوة او ضعف هذا النظام وتحديد مجال التدقيق.

أولاً: مفهوم نظام الرقابة الداخلية

لقد تعددت التعاريف التي تناولت نظام الرقابة الداخلية نذكر منها:

1- التعريف الأول: لقد عرفت لجنة طرائق التدقيق المنبثقة عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بانها: "الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية الأصول وتدقيق البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها، ومن مدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية، والعاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية" (نور الدين، 2015).

2- التعريف الثاني: لقد عرفت لجنة دعم المنظمات COSO الرقابة الداخلية بانها: "جميع السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة المنشأة بمساعدتها قدر الإمكان للوصول الى اهداف الادارة المتعلقة بإدارة العمل بشكل منتظم وكفاء والالتزام بسياسات الإدارة، وحماية الأصول ومنع واكتشاف الاحتيال والخطأ ودقة اكتمال السجلات المحاسبية واعداد معلومات مالية موثوق فيها في الوقت المناسب" (الشحنة، 2015).

3- التعريف الثالث: هي الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية اصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاية الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الموضوعية" (سلامة، 2010).

ثانياً: خصائص نظام الرقابة الداخلية

تساعد مراقب الحسابات في تقييمه الرقابة الداخلية للمشروع ليتمكن من ان يحكم على سلامتها ليتخذ قراره بتوسيع او تضيق نطاق اختباره لان غيابها يجعله في موضع الشك من ناحية التنظيم

الداخلي للمشروع فيحتاج الى البحث عن ادلة اثبات إضافية وتتضمن الخصائص التالية(الرماحي،2009).

- ❖ خطة تنظيمية تكلف حسن سير العمل وانتظامه عن طريق تقسيم العمل وتحديد الاختصاصات والمسؤوليات الوظيفية.
- ❖ للقضاء على تداخل الاختصاصات وتضاربها يجب تحديدها وتحديد المسؤوليات في وضوح تام.
- ❖ يجب إيجاد هيئة من العاملين على مستوى عال من الكفاءة.
- ❖ يجب إيجاد إجراءات تسجيلية مناسبة تتيح رقابة محاسبية فعالة على الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات.

ثالثاً: مقومات نظام الرقابة الداخلية

لكي يكون نظام الرقابة الداخلية فعالاً يجب ان يحتوي على العناصر التالية(الحسبان،2009).

- ❖ وجود خطة واضحة ومنطقية للوظائف التنظيمية التي تمثل الصلاحيات والمسؤوليات.
- ❖ وجود نظام مالي ملائم للعمليات والأنشطة لتحديد العلاقات المالية مع وجود الإجراءات واضحة.
- ❖ وجود ممارسات إدارية سليمة يمكن معها القيام بالمهام والوظائف والواجبات لكل وحدة إدارية.
- ❖ وجود الشخص المناسب في المكان المناسب.
- ❖ وجود معايير واضحة لجودة الأداء.
- ❖ وجود نظام تدقيق داخلي جيد ومتين على أساس مهني وفعال ومستقل.

رابعاً: اهداف نظام الرقابة الداخلية

تتمثل مهمة وهدف نظام الرقابة الداخلية في الحفاظ على استمرارية المؤسسة والعمل على بلوغ أهدافها المسطرة مسبقاً. ويمكن تلخيص اهداف الرقابة الداخلية في اربع نقاط هي:(زاهية،2016).

- ❖ حماية أصول المؤسسة من مخاطر تراجع قيمتها ومخاطر الاختلاس الناتج عن السرقة واهمال المحافظة على شروط الملكية.
- ❖ رفع مستوى الموارد بالاستعمال الفعال والامثل لها، والمساعدة على تطوير والرفع من نشاطات المؤسسة.
- ❖ تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية من خلال التأكد من الاحترام والتطبيق الفعليين لمجموع القرارات والمخططات والسياسات المقررة من طرف الإدارة العليا وكذا الإجراءات التشريعية والقانونية التي تخضع لها المؤسسة.

❖ دقة ونوعية المعلومات المتعلقة بالوثائق المحاسبية التي تنشر من طرف المؤسسة لغاية تقديمها الى الغير.

وبهذه الأهداف يكون نظام الرقابة الداخلية بمثابة أداة تسييري من جهة ومن جهة أخرى أداة للوقاية والانداز عن كل خطر يمكن ان يهز استقرار المؤسسة، ذلك من خلال الكشف أول بأول عن المخاطر والعمل على تعديل إجراءات التسيير كما دعت الحاجة الى ذلك.

المطلب الثالث: جمع ادلة الاثبات

يجب على المدقق قبا الادلاء برأيه ان يكون لديه ادلة اثبات وقرائن تدعى تقريره وهذه الأدلة او القرائن يحصل عليها المدقق عن طريق الاطلاع على المعلومات المحاسبية والقيام بمختلف الاختبارات، واستعماله لوسائل فحص الحسابات.

أولاً: مفهوم ادلة الاثبات

يمكن ان نعطي التعاريف التالية لأدلة الاثبات:

1- التعريف الأول: "ادلة الاثبات هي كل ما من شأنه ان يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، فمعظم جهد المدقق الذي يبذل في تكوين رايه عن القوائم المالية انما يتمثل في جمع وتقييم ادلة القرائن المراجعة، أي ان المدقق الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعد على الحكم على ما اذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وإصدار هذه الاحكام والتقديرات فإن على المدقق الخارجي ان يحقق المعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يتطلب جمع ادلة الاثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين الراي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص"(جمعة،2005).

2- التعريف الثاني: "كل ما يجمعه المدقق ليساعده في الحكم على ما اذا كانت القوائم المالية قد تم اعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"(محمود،2011).

ثانياً: أنواع ادلة الاثبات

قد تأخذ ادلة الاثبات في التدقيق اشكالا مختلفة غير انها يمكن للمدقق استخدام أهمها، والتي يمكن حصرها فيما يلي(متولي،2013).

1- الوجود الفعلي: من اهم أنواع الأدلة او القرائن الوجود الفعلي للعنصر محل الفحص فوجود نقدية بالخرينة مطابقة لرصيد النقدية بالحسابات دليل على سلامة هذا الرصيد وصحته ووجود ماكنة في

عنبر الإنتاج يعتبر دليلاً على صحة رصيدها ضمن الأصول الثابتة. لكن الوجود الفعلي يثبت وجود الأصل المعين ولكن لا يثبت ملكية المنشأة، وهناك يجب ان يرتبط هذا الدليل بدليل آخر كمستندات شراء هذا الأصل أو شهادات ملكيته وغيرها إضافة الى الوجود الفعلي والملكية لابد من التأكد من صحة تقديم هذا الأصل، فقد يكون هناك قصور في تقديم هذا الأصل ليظهر بأكبر من رصيده السليم أو باقل منه.

2- المستندات الحقيقية المؤيدة للعمليات المثبتة في الدفاتر: ان اول خطوات التطبيقية للمحاسبة هي تسجيل العمليات في دفاتر المشروع وسجلاته بطريقة منظمة، ويعتبر وجود مستند مؤيد لكل عملية تسجيل أو قيد محاسبي والركن الأهم لهذه العملية، ويجب ان تحفظ هذه المستندات بطريقة منظمة يسهل الرجوع اليها سواء للمدقق الداخلي أو المدقق الخارجي، وتضم المستندات اشكالا وصورا متعددة ويكون بعضها خارجيا من الغير وبعضها داخليا يعد بالمنشأة.

3- الاقرارات المكتوبة من الغير(المصادقات):

المصادقة: هي إقرار صادر من الغير(مدينة كان أو دائنا) يقر فيه بصحة أو عدم صحة رصيده(مدينة أو دائنا) طرف المنشأة محل التدقيق، وهي من الأدلة أو القرائن التي يعتمد عليها مدقق الحسابات للحكم على صحة ارصدة الحسابات المثبتة بدفاتر المنشأة وسجلاتها.

4- وجود نظام للرقابة الداخلية: ان وجود نظام محكم للرقابة الداخلية للمنشأة محل المراجعة يعتبر دليلاً وقرينة على خلو الدفاتر والسجلات من الأخطاء والغش والتلاعب، اما اذا كان نظام الرقابة الداخلية ضعيفا فانه يعتبر دليلاً وقرينة على زيادة احتمال وجود الأخطاء أو التلاعب في الدفاتر والسجلات لذلك يجب على مدقق الحسابات قبل بدء مراجعة المنشأة ان يفحص نظام الرقابة الداخلية، ووفقا لذلك يضع برنامج مراجعته، ويحدد كميات الاختبارات اللازمة لها.

5- مدى الدقة الحسابية للعمليات المثبتة بالدفاتر: اذا تميزت العمليات المثبتة بالدفاتر والسجلات بالدقة الحسابية بعد الرجوع الى المستندات وكذلك ميزان المراجعة والكشوفات التحليلية كان ذلك قرينة على صحة الحسابات محل المراجعة وسلامتها.

6- الشهادات من إدارة المنشأة: هناك بعض المسائل التي يصعب على مدقق الحسابات الحكم عليها بنفسه اثناء فحصه للحسابات، لذا يلجأ الى إدارة المنشأة محل التدقيق لتقديم له شهادة تؤيد ما هو مثبت في الدفاتر أو لتوضح بعض المسائل التي تعترضه اثناء أداء مهمته.

المطلب الرابع: اعداد التقارير

لقد انتشر استخدام تقارير مدقق الحسابات الخارجي المستقل في عصرنا الحاضر لما لذلك من مزايا وفوائد كثيرة، ولقد تزايدت أهمية هذه التقارير بعد النمو الهائل في حجم المشروعات سواء الخاصة او الحكومية، ليقوم المدقق بالإفصاح عن النتائج التي توصل اليها بعد انتهاء عملية التدقيق والفحص من خلال تقريره الذي يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية التدقيق.

أولاً: تعريف تقرير المدقق الخارجي

يعتبر التقرير خلاصة ما توصل اليه مراجع الحسابات ومن خلال مراجعته والتعرف على أنشطة الشركة وفحص الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، يعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لا بد من الرجوع اليها لتحديد مسؤولية المراجع. ان إعطاء الرأي حول البيانات المحاسبية هو إعطاء قيمة وثقة لهذه البيانات (القوائم) المالية. التقرير يجب ان يكون مكتوباً بطريقة لا تحتمل اكثر من معنى ولهذا قامت الجمعيات المهنية العالمية بصياغة نماذج استرشادية لتقارير مراجع الحسابات المختلفة (التميمي، 2004).

ثانياً: أهمية تقرير المدقق الخارجي

يعتبر تقرير المدقق ذا أهمية استثنائية لعملية التدقيق ونظراً لهذه الأهمية فقد اهتمت التشريعات في معظم دول العالم، وكذلك المعاهد والهيئات العلمية والمهنية للمحاسبين والمدققين يجعل التقرير الزامياً من جهة ويوضع المعايير الواجب مراعاتها عند اعداد هذا التقرير إضافة الى تحديد البيانات الضرورية التي تعتبر الحد الأدنى من جهة أخرى. وتتبع أهمية تقرير المدقق الخارجي من عدة عوامل أهمها (الالوسي، 2003):

— ان تقرير التدقيق هو النقطة المركزية التي تتيح حولها جميع إجراءات التدقيق، حيث يسعى المدقق الى ان تكون كافة هذه الإجراءات موجهة لهدف هو مساعدته على تكوين رأي عن القوائم المالية المدققة لكي يدلي به في التقرير.

— يعتبر تقرير المدقق من الوثائق الأساسية المكتوبة التي لا بد من الرجوع اليها لتحديد مسؤولية المدقق المدنية والجنائية للوقوف على اهماله وتقصيره في الرقابة وذلك اذا ما اتخذت الإجراءات القانونية لمساءلة المدقق جنائياً او مدنياً.

— نتيجة لتضارب المصالح بين الأطراف المستفيدة من تقرير المدقق وصعوبة المعلومات المعدة وتعقيد الموضوعات المرتبطة بها وخاصة في المنشآت الكبيرة والمتوسطة، فقد تزايد الطلب على

الرأي الفني المحايد للمدقق باعتباره المنتج النهائي لعملية التدقيق وقد أصبح من الضروري التحقق من مدى دقة وجودة البيانات المالية، ودرجة الاعتماد عليها وذلك قبل اتخاذ أي قرارات من قبل الأطراف المستفيدة.

ثالثاً: عناصر تقرير المدقق الخارجي

يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات عدد من العناصر المكونة له كما نص عليها معيار التدقيق الدولي على النحو التالي (المطارنة، 2009).

1- عنوان التقرير: يجب ان يتضمن تقرير مدقق الحسابات عنوان مناسب يساعد في التعرف على هذا التقرير وتفريق بينهم وبين التقارير الأخرى التي تصدر من جهات أخرى مثل: تقرير مجلس الإدارة.

2- الجهة التي يوجه اليها التقرير: يجب توجيه التقرير الى الجهة التي قامت بتعيين مدقق الحسابات مثل: الجمعية العامة للمساهمين للمنشأة التي يدقق اعمالها المدقق.

3- الفقرة الافتتاحية او (التمهيدية): يجب ان تتضمن ما يلي:

— يجب ان يحدد تقرير المدقق البيانات المالية للمشاة الخاضعة للتدقيق والفترة التي تغطيها البيانات المالية.

— يجب ان يتضمن التقرير بياناً بان اعداد البيانات المالية هي من مسؤولية الإدارة، وتصريحاً بان مسؤولية المدقق هي ابداء الراي بالبيانات المالية استناداً على عملية التدقيق.

— البيانات المالية هي عرض من الإدارة، حيث ان اعداد مثل هذه البيانات يتطلب قيام الإدارة بعمل تقديرات واجتهادات محاسبية مهمة، وكذلك تحديد المبادئ والطرق المحاسبية المناسبة المتبعة في اعداد البيانات وعلى العكس من ذلك، فإن مسؤولية المدقق هي تدقيق هذه البيانات المالية لغرض ابداء الراي بشأنها.

4- فترة النطاق: يجب ان تتضمن فترة النطاق ما يلي:

— يجب ان يتصف تقرير المدقق نطاق التدقيق وذلك بالنص على ان عملية التدقيق قد تم إنجازها وفق للمعايير الدولية للتدقيق او وفق للمعايير او الممارسات الوطنية المناسبة وحسب هو ملائم وكلمة نطاق تشير الى ان باستطاعة المدقق القيام بإجراءات التدقيق التي يعتقد بأنها ضرورية لتلك الظروف

ويحتاج القارئ الى ذلك كتأكيد بأن عملية تدقيق قد أنجزت متماشية مع المعايير او الممارسات الراسخة.

— يجب ان يتضمن التقرير بيانا بان عملية التدقيق قد تم التخطيط لها وتنفيذها لغرض الحصول على ثقة معقولة فيما اذا كانت البيانات المالية خالية من معلومات جوهرية خاطئة.

— يجب ان يصف تقرير المدقق عملية التدقيق بأنها تضمنت:

تقييم المبادئ المحاسبية المستخدمة في اعداد البيانات المالية.

تقييم التقديرات المهمة التي قامت بها الإدارة عند اعداد البيانات المالية.

تقييم طريقة عرض البيانات المالية ككل.

يجب ان يتضمن التقرير بيانا من المدقق بأن عملية التدقيق قد وفرت أساسا معقولا للرأي الذي تم إبداءه.

5- فقرة الرأي: يجب ان تنص فقرة الرأي في تقرير المدقق بشكل واضح على اطار التقارير المالية الذي تم استخدامها لإعداد البيانات المالية، ويجب ان ينص تقرير المدقق بشكل واضح على رأي المدقق فيما اذا كانت البيانات المالية تعبر بصورة حقيقية وعادلة وفقا لاطار التقارير المالية، بالإضافة لإشارته بينما كان مناسباً فيما اذا كانت البيانات المالية ملتزمة بمتطلبات القانونية.

6- تاريخ التقرير: يجب على المدقق ان يؤرخ التقرير بتاريخ اكمال عملية التدقيق. بما ان مسؤولية المدقق هي تقديم تقرير حول البيانات المعدة والمقدمة من الإدارة، لذلك يجب على المدقق عدم اصدار تقريره بتاريخ يسبق توقيع موافقة الإدارة على تلك البيانات.

7- عنوان المدقق: يجب ان يتضمن التقرير اسم موقع محدد وهو عادة المدينة التي يدير فيها المدقق مكتبه المسؤول عن عملية التدقيق تلك.

8- توقيع المدقق: يجب ان يوقع التقرير باسم مؤسسة التدقيق او بالاسم الشخصي للمدقق او كلاهما معا وحسب ما هو مناسب.

رابعاً: أنواع اعداد التقرير

يتمثل الهدف الرئيسي لتقرير المدقق في ابداء رأيه حول القوائم المالية وعليه فإن هذا التقرير يختلف باختلاف رأيه ويمكن تمييز بين اربعة أنواع من التقارير كما يلي (التهامي، مسعود، 2003).

1- التقرير النظيف: يعتبر التقرير النظيف الموضح لرأي المدقق الإيجابي حول المعلومات المحاسبية احد الأنواع القليلة كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة اعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف اليها، اذ يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته واجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية اذ ان هذا التقرير يدل على تبني المدقق لمعايير المراجعة المتعارف عليها والسالف ذكرها ومن جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة، قد يتمتع المدقق عن اصدار التقرير النظيف نظرا للاعتبارات التالية:

— عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كلياً او جزئياً.

— عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة الى أخرى.

— عدم كفاية الأدلة والايضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.

— غياب معايير التدقيق المتعارف عليه كعدم استقلالية المدقق بالنسبة للمؤسسة او عدم سلامة نظام الرقابة الداخلية بالشكل الذي يسمح للمدقق بأداء مهمته بحدود الوقت المناسب، او عدم إمكانية تطبيق إجراءات التدقيق كالمصادقة التي تؤكد صحة ارصدة حسابات الزبائن والموردين وحسابات البنك والى غير ذلك، وفي حالات أخرى كعدم توفر السجلات والدفاتر والمستندات او عدم التأكد من مبالغ التعويضات التي يجب ان تلتزم بها المؤسسة.

2- التقرير التحفظي: يعتبر التقرير التحفظي امتداد معدل للتقرير النظيف، كونه يشير الى بعض التحفظات يراها المدقق ضرورية للوصول الى معلومات معبرة عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، في هذا الاطار يشير المدقق الى هذه التحفظات بكل وضوح وصراحة ويحدد تأثيرها عن الوضعية الحقيقية وعلى القوائم المالية للمؤسسة والمركز المالي لها.

3- التقرير السالب: يصدر المدقق هذا التقرير اذ قام بعملية التدقيق وفق لمعاييرها و رأى بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها يتم اعدادها وفق لمعالجة سليمة ولم يراع في معالجتها وعرضها تطبيق مبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كان يقيم ويسجل جزءاً كبيراً من الأصول الثابتة على أساس قيمة مقدرة بدلاً عن التكلفة الحقيقية لها او يسجل جزء كبير من المصروفات الإرادية على انها مصروفات رأسمالية.

بحكم التأثير السلبي الذي يتركه الرأي العكسي على قراء القوائم المالية فإنه ينبغي على المدقق ان يصدر هذا الرأي، الا اذا اعتقد فعلاً انه هناك خروجاً خطيراً جداً عن تطبيق المبادئ المحاسبية.

4- تقرير عدم ابداء الرأي: ان تقرير عدم ابداء الرأي يكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات التدقيق التي يرى المدقق ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة والبراهين التي تساعد على ابداء رأيه او عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية التدقيق وبسبب ظروف خارجة عن إرادة هذه الاخيرة والمدقق على حد سواء.

خلاصة الفصل الأول

من خلال ما تم التطرق اليه في هذا الفصل نستخلص ان تطور التدقيق الخارجي كان موازيا مع تطور الحياة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية وما شهدته المؤسسة من تغيرات وتشعب في وظائفها، الامر الذي أدى الى اعتماد جهة مستقلة لممارسة مهنة التدقيق، وبعد ان كان هدف التدقيق هو اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر اصبح تقييم النتائج بالنسبة الى الأهداف المرسومة بهدف إبداء رأي فني محايد.

يعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة يمر القارئ بها بمجموعة من الخطوات والإجراءات من بداية قبوله لمهمة التدقيق بالمؤسسة وإعداد برنامج التدقيق، ثم تقييم نظام الرقابة الداخلية ليقوم بعدها بجمع أدلة الإثبات اللازمة حتى يتسنى له في النهاية إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية.

الفصل الثاني:

مساهمة التدقيق

الخارجي في تدنية

المخاطر المالية

تمهيد

لا يمكن لأي مؤسسة ان تخلو من المخاطر باختلاف أنواعها، و اذا كان الهدف الأساسي للمؤسسة هو تعظيم الربح والبقاء في طريق النمو فلا بد لها ان تأخذ بالاعتبار هذه المخاطر بصورة جدية وجعلها جزءا من بيئة الاعمال لان تجاهل المخاطر يمكن ان يهدد اكبر المؤسسات بالفشل من خلال التهديد في استمراريتها واستقرارها المالي بالإضافة الى تهديد سمعتها، ولهذا فإن إدارة المخاطر جزء أساسي في الادارة الاستراتيجية للمؤسسة وهي الإجراءات التي تتبعها المؤسسات بشكل منظم لمواجهة المخاطر المصاحبة لأنشطتها.

وباعتبار ان المخاطر المالية هي من اهم المخاطر التي تعرقل الهدف الاساسي للمؤسسة لذا يجب على هذه الأخيرة ان تتبع كل الطرق لاكتشاف وتحديد هذه المخاطر والعمل على مواجهتها.

وسنتطرق في هذا الفصل الى المخاطر المالية ومساهمة التدقيق الخارجي في ادارتها وتدنيتها من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كآلية لتدنية المخاطر المالية

المبحث الأول: إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

يتميز الانسان بقدرته على التفكير واتخاذ القرارات في ضل العديد من المتغيرات في كل موقف من المواقف وعند كل عمل يقوم به خلال مراحل حياته سواء كانت هذه القرارات تتصل بحياته الخاصة او العامة وينشأ عن عدم معرفة الانسان لنتائج قراراته حالة معنوية تجعله يشك في أي قرار يريد اتخاذه.

المطلب الأول: ماهية المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

يتطلب أي قرار استثماري بل أي قرار في ميدان الاعمال، التنبؤ بالأحداث المقبلة بطريقة صريحة او ضمنية، حيث انه من الصعوبة القيام بتنبؤ دقيق دقة كاملة نجد ما يسمى بالخطر.

1- تعريف المخاطر

أ- التعريف الأول: "مزيج مركب من احتمال تحقق الحدث ونتائجه" (بلعزوز، قندوز، حبار، 2013).

ب التعريف الثاني: "هي ظاهرة او حالة معنوية تلازم الشخص عند اتخاذه القرارات اثناء حياته اليومية، مما يترتب عليه حالة من الشك او الخوف لعدم التأكد من نتائج تلك القرارات التي يتخذها الشخص بالنسبة لموضوع معين"، ويركز هذا التعريف على الحالة النفسية للشخص المعرض للخطر (شقيري، 2012).

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للمخاطر والمتمثل في: "احتمالية تعرض المؤسسة الى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين".

2- اركان المخاطر

في خلال التعاريف السابقة للمخاطرة فإنه يمكن ان نستخلص العناصر المميزة او الأركان الأساسية للمخاطر (السيفو، 2009).

- ❖ **عدم التأكد:** وهو شعور او إحساس يتولد لدى الشخص نتيجة موقف معين او يصاحب مرحلة اتخاذ قرار معين وتقديراته الشخصية للنتائج المتوقعة او المحتملة. ولا بد من إمكانية القياس الموضوعي لظاهرة عدم التأكد باستخدام نظرية الاحتمالات.
- ❖ **ان يكون نتيجة حدث مفاجئ:** بمعنى ان يكون تحقق الخطر نتيجة حدث عرضي (لا ارادي) بمعنى انه يجب ان لا يكون متعمد من جانب المؤمن له، او احد تابعيه.

❖ **الاحتمالية:** بمعنى ان ينصب احتمال تحقق الخطر على المستقبل وبحيث يكون محتمل الحدوث فلا يكون مؤكد الحدوث ولا يكون مستحيل الحدوث بمعنى ان احتمالية الخطر تقع بين الصفر والواحد.

❖ **الخسارة المالية:** بمعنى ان ينتج عن تحقق الخطر خسارة مالية، وهذا يتطلب اهمال الخسارة المعنوية، وذلك لصعوبة قياسها كمياً، وتعتبر الخسارة المادية الركن الرئيسي للخطر و من أهم عناصره، فلا يمكن ان نتناول دراسة الخطر كظاهرة موضوعية دون ان نتناول الخسارة او العنصر المادي او المالي كعنصر أساس.

المطلب الثاني: مدخل لإدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية

تتمثل إدارة المخاطر في مختلف الاعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الاثار السلبية الناتجة عن المخاطر، ولكي تتمكن المؤسسة من إدارة المخاطر بفعالية يتوجب عليها التعرف على هذه المخاطر وترتيبها وفقاً للأولوية وذلك لتحديد مستوى المخاطر التي ستقبل عليها.

أولاً: نشأة إدارة المخاطر

بدأ الاتجاه العام لاستخدام مصطلح إدارة المخاطر في أوائل الخمسينات وكان من بين المطبوعات البكرة التي اشير فيها في هذا المصطلح عام 1956م، حيث طرح المؤلف هارفارد بيرنز ما بدا في ذلك الوقت فكرة ثورية وهي ان شخصاً ما بداخل المنظمة ينبغي ان يكون مسؤولاً عن مخاطر المنظمة البحتة. في ذلك الوقت كان يوجد لدى عدد كبير من الشركات الكبرى بالفعل مركز وظيفي يشار له باسم "مدير التأمين" حيث كان التأمين بنداً متزايد الأهمية في ميزانيات الشركات خاصة مع تنامي حركة الاستثمار، وبالتدريج تم اسناد وظيفة شراء التأمين كمسؤولية محددة لأخصائيين من داخل الشركات، وفي عام 1929م، عقد مشتركو التأمين اجتماعاً غير رسمي في بوسطن لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك فيما يخص التأمين، وفي عام 1931م قامت رابطة الإدارة الأمريكية بتأسيس قسم للتأمين تابع لها بهدف تبادل المعلومات ونشرها لكي يطلع عليها مشتركو التأمين. وقد حدث الانتقال من إدارة التأمين الى إدارة المخاطر عبر فترة من الوقت وسار بشكل موازي لتطوير علم إدارة المخاطر الاكاديمي.

ومن هذه البداية البسيطة جاء علم إدارة المخاطر الذي يقوم على فكرة ان الإدارة يمكنها بعد التعرف على المخاطر التي تعترضها والقيام بتقييمها ان تتفادى حدوث خسائر وان تقلل من تأثيراتها الى ادنى حد. وعندما قررت رابطة مشتركو التأمين تغيير اسمها الى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في عام 1975م انتشرت إدارة المخاطر، وقد كان ذلك بعدما عرفت أدوات إدارة المخاطر من ابتكارات إذ

شهدت سنوات الستينيات من القرن الماضي ثورة في مجال الابتكارات المالية فتم إيجاد أدوات لإدارة المخاطر التي مكنت من إعادة توزيع المخاطر المالية طبقاً لتفضيلات المستثمرين للمخاطر. ومن الدلائل التي توضح الاهتمام الكبير بإدارة المخاطر قيام جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر بالإضافة إلى قيام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل الناجحون فيها على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973م، وأصبح المسمى المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" (بلعزوز، قندوز، حبار، 2013).

ثانياً: مفهوم إدارة المخاطر

تعرف إدارة المخاطر بأنها: "عبارة عن منهج أو مدخل علمي للتعامل مع المخاطر البحتة عن طريق توقع الخسائر العارضة المحتملة وتصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها أن تقلل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالي للخسائر التي تقع إلى الحد الأدنى" (حماد، 2003).

كما تعرف بأنها: "عملية اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر من المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال أو الأفراد ويتم ذلك عن طريق التعرف على مصادر الخطر المختلفة، وتقدير ناتج تلك المسببات مقدماً وما قد يترتب على تحققها في صورة حوادث ثم اختيار أفضل الأساليب والوسائل إلى منع أو التقليل من الخسائر المادية والمالية المحتملة التي تنتج من تحقق تلك الحوادث وذلك بأقل تكلفة ممكنة" (عريقات، عقل، 2010).

وتعرف كذلك بأنها: "العمليات التي تحتوي على أسلوب للتحكم بالمخاطر سواء كانت هذه المخاطر في مجال العمل، الجدولة، التكلفة، العقد في الجودة أو في الموارد. وتتضمن إدارة المخاطر ما يلي (عرفة، 2009).

- تحديد المقاييس الوقائية لتجنب المخاطر أو تخفيف حدة تأثيرها.
- إنشاء خطط طوارئ للتعامل مع المخاطر عند حدوثها.
- البدء في عمل أقصى ما يمكن لتخفيف الالتباس من خلال جمع المعلومات الجيدة.
- وضوح الرؤية لدى صانع القرار.

ثالثاً: اهداف إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر العديد من الأهداف الهامة يمكن تصنيفها الى مجموعتين رئيسيتين هما (ابوبكر، 2009).

1- الأهداف التي تسبق تحقق الخسائر: في أي منشأة هناك العديد من الأهداف لإدارة الخطر التي تسبق تحقق الخسائر، ومن اهم هذه الأهداف هي:

الاقتصاد: ويعني ذلك ان المنشأة يجب ان تعد التقديرات للخسائر المحتملة بطريقة اقتصادية ممكنة وهذا يتضمن تحليل لمصروفات برامج الأمان، أقساط التأمين، التكاليف المرتبطة بالأساليب المختلفة لمواجهة الخسائر، بمعنى تهدف إدارة الخطر الى تخفيض تكاليف مواجهة الخطر الى ادنى حد ممكن.

تخفيض القلق: حيث ان الوحدات المعرضة للخسارة يمكن ان تسبب قلق كبير او خوف لمدير الخطر فمثلا الخوف من قضية كبيرة ومركزة من سوء المنتجات يمكن ان تسبب خوف كبير لمدير الخطر، ومدير الخطر يحاول ان يخفض هذا القلق والخوف المرتبط بالوحدات المعرضة للخسارة وهذا الهدف اكثر تعقيدا.

مقابلة الالتزامات الخارجية المفروضة: وهذا يعني ان المنشأة يجب ان تفي بالمتطلبات المفروضة من قبل الجهات الخارجية، مثل المتطلبات الحكومية التي تطالب المنشأة بتوافر وسائل الأمان لحماية العاملين من المخاطر.

2- الأهداف التي تلي تحقق الخسارة

بقاء المنشأة: يعني بقاء المنشأة بعد تحقق الخسارة، حيث يمكن للمنشأة على الأقل ان تعيد جزء من عملياتها خلال فترة زمنية قليلة اذا ارادت الاستمرار، حيث تستهدف إدارة الخطر الى وضع حد اقصى للتكاليف التي تعرض لها المشروع والتي تهدد بقاءه اذا زادت عن ذلك.

استمرارية العمليات: في بعض المنشآت فإن القدرة على ممارسة العمل بعد تحقق خسارة شديدة يعتبر من اهم الأهداف حيث تفقد المنشأة جزء من عملائها ومورديها وتقل قدرتها التنافسية.

استقرار العوائد: حيث ترغب المنشأة في الاحتفاظ بأرباحها على الأسهم بعد تحقق الخسارة ويتم الحفاظ على مستويات دخول مستقرة من خلال تحجيم الانخفاض في التدفقات النقدية او الدخول بسبب تحقق المخاطر عند حدوث مقبولة.

الاستمرار في النمو: من خلال تطوير المنتجات الجديدة والأسواق أو عن طريق الاستحواذ والاندماج ويمكن ضمان النمو المستمر للمنشأة من خلال ضمان مصادر توريد احتياجات المنشأة في حالة تعرضها للحادث.

المسؤولية الاجتماعية: عن طريق تخفيض اثر هذه الخسائر على الافراد الاخرين والمجتمع حيث ان الخسائر الجسيمة يكون لها اثار عكسية على العاملين والمستهلكين والموردين و الدائنين ودافعي الضرائب والمجتمع ككل بصفة عامة.

رابعاً: خطوات عملية إدارة المخاطر

تمر عملية إدارة المخاطر بعدة مراحل نوجزها فيما يلي(مريم،2021).

- ❖ **التحضير:** ويتضمن التخطيط للعملية ورسم خريطة نطاق العمل.
- ❖ **تحديد المخاطر:** في هذه المرحلة يتم التعرف على الخاطر ذات الأهمية.
- ❖ **التقييم:** أي التعرف على المخاطر المحتملة وذلك بإجراء عملية التقييم لها من حيث شدتها في احداث خسائر واحتمالية حدوثها.
- ❖ **العامل مع المخاطر:** بعد ان تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها وتستخدم في ذلك مجموعة من التقنيات وهي:

— **النقل:** وهي وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية.

— **التجنب:** أي محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي الى حدوث خطر ما.

— **التقليص:** وتشمل طرق للتقليل من حدة الخسائر الناتجة.

— **القبول (الاحتجاز):** وتعني قبول خسائر عند حدوثها، ان هذه الطريقة تعتبر استراتيجية مقبولة في حالة المخاطر الصغيرة والتي تكون فيها تكلفة التأمين ضد الخطر على مدى الزمن اكبر من اجمالي الخسائر.

❖ **وضع الخطة:** والتي تتضمن اتخاذ قرارات تتعلق باختيار مجموعة من الوسائل التي ستتبع للتعامل مع المخاطر.

❖ **التنفيذ:** ويتم في هذه المرحلة اتباع إجراءات التخفيف من آثار المخاطر ثم اتخاذ قرارات مدروسة لتجنب تلك المخاطر أو تدنيها أو تحويلها أو قبولها.

❖ **مراجعة وتقييم الخطة:** تعد الخطط المبدئية لإدارة المخاطر من خلال الممارسة والخبرة والخسائر التي تظهر على أرض الواقع تظهر الحاجة إلى أحداث تعديلات على الخطط واستخدام المعرفة المتوفرة لاتخاذ قرارات مختلفة.

المطلب الثالث: أدوات ووسائل إدارة المخاطر

مع تطور إدارة المخاطر كمجال وظيفي خاص للإدارة تم توجيه اهتمام متزايد لصياغة وتصميم أدواتها، وذلك بهدف توفي وسائل متصلة بعملية اتخاذ القرارات المرتبطة بمختلف المخاطر المحيطة بالمؤسسة.

أولاً: أدوات إدارة المخاطر

ان الجزء الجوهرى والاساسى من وظيفة إدارة المخاطر يتمثل في تصميم وتنفيذ إجراءات من شأنها تقليل إمكانية حدوث الخسارة أو الأثر المالى المترتب على الخسائر المتكبدة الى الحد الأدنى ويمكن تصنيف التقنيات العريضة المستخدمة في إدارة المخاطر الى (عبدلي، 2011/2012).

1- التحكم في المخاطرة: وتشمل أساليب التحكم في المخاطرة تحاشي المخاطرة والمداخل المختلفة الى تقليل المخاطرة حتى من خلال منع حدوث الخسائر ومجهودات الرقابة والتحكم وأيضا الوقاية.

2- تمويل المخاطرة: يركز تمويل المخاطر على ضمان إتاحة الأموال لتعويض الخسائر التي تحدث، وتأخذ تمويل المخاطر بدرجة أساسية شكل الاحتفاظ أو التحويل وعند تقرير أي التقنيات يجب تطبيقه للتعامل مع مخاطر معينة، يجب على مدير إدارة المخاطر ان يدرس حجم الخسائر المحتملة واحتمال حدوثها والموارد المتاحة لتعويض الخسارة كما يجب تقييم عوائد وتكاليف اتباع مثل هذا المنهج ثم اتخاذ القرار باستخدام افضل المعلومات المتاحة.

ثانياً: وسائل إدارة المخاطر

ان الخصائص الرئيسية للمخاطر تحدد وسيلة التعامل معه حيث هناك العديد من الوسائل التي تستخدمها إدارة المخاطر عند اختيار الوسيلة المناسبة لابد من تحليل تكلفة الوسيلة والعائد المتوقع منها(جبر، 2012).

1- تجنب المخاطر: قد تكون وسيلة تجنب احتمال حدوث الخسارة في بعض الحالات هي افضل وسيلة للتعامل مع الأشياء المعرضة للخسائر. أي تخفيض فرصة حدوث الخسارة مثل: عدم ادخال منتج جديد أو التوقف على الإنتاج منتج قديم أو التخلص من بعض خطوط الإنتاج أو اختيار موقع لعمل المنشأة بعيدا عن مسببات الخسائر فمثلا هناك بعض البلدان الأجنبية التي تخشى المؤسسات

الامريكية ان تستثمر فيها فتتجنب العمل فيها لتجنب مخاطر الاستيلاء على الممتلكات او أخذ الموظفين كرهائن، بدلا ان تحقق أرباحا، كما ان الافراد يعملون على تجنب المخاطر بابتعادهم عن القيام بأعمال خطيرة، تؤدي الى الوفاة او العجز كما يتجنب البعض القيام بأعمال تؤدي الى مخاطر مالية كبيرة.

لكن هناك بعض المخاطر التي لا يمكن تجنبها مثل: خطر التعرض للإفلاس وخطر خسارة قضية ما في المحكمة وخطر الوفاة المبكر بمعنى انه لا يمكن تجنب خطر التعرض للخسائر ولكن يمكن تخفيضه.

2- منع حدوث الخسارة: ان النجاح في منع حدوث الخسائر يؤدي تخفيض درجة تكرار الخسارة وعليه يمكن استخدام هذه الوسيلة طالما ان العوائد منها تفوق تكاليف تطبيقها ولما كان الهدف من هذه الوسيلة هو تخفيض او منع حدوث وفيات او جروح للعاملين، تقوم الشركات الكبيرة بتعيين مهندسين للمراقبة ليقوم بتعديل مصادر الخسائر ووضع إجراءات لمنع وقوعها.

3- تخفيض الخسارة: يشير أسلوب تخفيض الخسارة الى الإجراءات التي تعمل على تخفيض حدة الخسارة بعد وقوعها أي ان هذا الأسلوب يهدف الى تخفيض تأثير الخسارة على المنشأة.

4- تمويل المخاطر: يحدد نظام تمويل المخاطر متى يتم دفع تكلفة الخسائر ومتى يتحملها.

5- تحمل الخسارة من قبل المعرض لها: ويعني هذا البديل ان يتحمل نتيجة وتعقب الخسارة الجهة المعرضة لها لان افتراض وجود الخطر يعني بالضرورة ان هناك خسائر يحتمل ان تقع نتيجة وجود ذلك الخطر فمن يقبل ان يدخل في مشروع خطر عليه تحمل خسارة الناتجة عنها وتتحمل منشأة الاعمال المخاطر في الحالات التالية:

— عندما تكون تكلفة الخسائر قليلة يمكن تمويلها من التدفقات النقدية الحالية للمنشأة.

— عندما يمكن تحمل التعرض للخسائر وتمويله من الاحتياطات النقدية للمنشأة.

— عند وجود نظام تأمين ذاتي للشركة.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

تنشأ المخاطر المالية من النشاطات الاقتصادية، وقد استمرت المخاطر المالية في التزايد مع التنوع الذي عرفته الأنشطة الاقتصادية بل وأصبحت صفة ملازمة للاقتصاديات المعاصرة، وهذا التلازم بين النشاط الاقتصادي والمخاطرة يجعل التخلص منها بشكل نهائي امر غير ممكن، لكن ذلك لا يعني بالضرورة عدم إمكانية التعامل معها فوق مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تجعل آثارها ونتائجها متحكم فيها الى حد بعيد.

المطلب الأول: ماهية المخاطر المالية

تعتبر المخاطر المالية من المواضيع والانشغالات الهامة للمؤسسات خاصة المالية منها، من بينها هيئات التأمين، وسنتطرق في هذا المطلب الى دراسة حول المخاطر المالية.

أولاً: تعريف المخاطر المالية

هناك العديد من التعاريف حول المخاطر المالية يمكن ايجازها فيما يلي:

يمكن تعريف المخاطر المالية بأنها: "مقياس نسبي لمدى التقلب في العائد الذي سيتم الحصول عليه مستقبلاً أو هي الخسارة التي يمكن التعرض لها نتيجة للتغيرات غير المؤكدة" (شاهين، 2017).

كما تعرف المخاطر المالية بأنها: "تعبّر المخاطر المالية عن الخسائر المحتملة في الأسواق المالية نتيجة تقلبات المتغيرات المالية، وتكون هذه المخاطر في العادة مصاحبة لنظام الاستدانة حيث ان المؤسسة المالية تكون في وضع مالي لا تستطيع فيه مقابلة التزاماتها من أصولها الجارية" (نور الدين، 2022).

كما يمكن تعريفها بأنها: "المخاطر الناجمة بسبب اعتماد الإدارة المالية على القروض في عملية التمويل، وما تتحمله من تكاليف ثابتة كالفائدة او احتمالات عدم القدرة على تسديد القروض في أوقات الاستحقاق إضافة الى الفائدة الثابتة" (زينب، 2006).

كما تعرف كذلك بأنها: "تلك التي تتوافق مع المخاطر المختلفة الملازمة للأنشطة المصرفية والمالية بالمعنى الواسع وربما تؤثر على جميع العوامل الاقتصادية وتشمل المخاطر المالية مخاطر مثل: العملة او معدل الفائدة والسيولة وبسبب أنشطتها المصرفية فإن البنوك والمؤسسات المالية هي في طليعة المعنيين بهذه المخاطر" (حداد، 2009).

ومن هذه التعاريف نستنتج ان المخاطر المالية: هي عبارة عن الخسارة النقدية التي تتعرض لها المؤسسة جراء مختلف العمليات التي تقوم بها.

ثانيا: مصادر المخاطر المالية

تتمثل اهم مصادر المخاطر فيما يلي(نور الدين،2022).

- ❖ المخاطر المالية الناشئة عن تعرض المؤسسة لتغيرات في أسعار السوق مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار السلع.
- ❖ المخاطر المالية الناشئة عن اعمال وعمليات مع مؤسسات أخرى مثل العملاء.
- ❖ المخاطر المالية الناشئة عن اعمال داخلية او فشل المؤسسة.

ثالثا: أنواع المخاطر المالية

تتضمن المخاطر المالية عدة أنواع من أهمها(بهالي):

- ❖ **مخاطر السيولة:** هي المخاطر المرتبطة باحتمال ان تواجه المؤسسة مصاعب في توفير الموالم اللازمة لمقابلة التزاماتها، وتظهر هذه المخاطر عندما لا تستطيع المؤسسة تلبية الالتزامات الخاصة بدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من حيث التكلفة، أي انها تتمثل في عجز المؤسسة عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية.
- ❖ **مخاطر ائتمانية:** تمثل في المخاطر المرتبطة بصعوبة واستحالة تحصيل الحقوق نتيجة الوضعية المالية الصعبة للمدينين.
- ❖ **مخاطر معدلات الفائدة:** يتعلق هذا المخطر بعمليات الإقراض والاقتراض، بحيث يتغير هذا المعدل اثناء هذه العمليات بشكل يؤدي بالمؤسسة الى تحمل خسائر نتيجة الارتفاع المصاريف المالية وتقويت فرص لتخفيضها او انخفاض الإيرادات المالية نتيجة الانخفاض معدلات الفائدة.
- ❖ **مخاطر أسعار الصرف:** تتعلق مخاطر أسعار الصرف بالأضرار التي تلحق بالنتائج المالية للمؤسسات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقويم والدفع لنشاطات تلك المؤسسات.
- ❖ **مخاطر الأسواق المالية:** تتمثل في المخاطر الناتجة عن تأثر السوق بعوامل مختلفة كالمضاربة في الأوراق المالية والتغيرات السياسية والحروب وغيرها مما يؤثر على سلوك المستثمر حيث ينقل هذا السلوك الى التعامل مع السوق مما يجعل الأسعار تتغير ويتأثر السوق بذلك، مما يدفع السوق الى حالات الحركة ارتفاعا او ركود في حجم التداول حيث تكون الأسعار مرتفعة في حالة ارتفاع

حجم التداول وتكون منخفضة في حالة الركود في حجم التداول والكساد وهذه المخاطر يتأثر بها المستثمر فتكون عوائده من الاستثمار غير مستقرة.

رابعاً: أسباب المخاطر المالية

يمكن تقسيم أسباب المخاطر المالية في المؤسسات مهما كان نوعها مالية، اقتصادية، تجارية، الى عدة عوامل داخلية وخارجية (بن حبيب، 2006).

1- الأسباب الخارجية

ترتبط العوامل الخارجية عموماً بالمحيط الخارجي للمؤسسة وهو العامل الذي له تأثير كبير على المؤسسة ومن بين هذه الأسباب نذكر ما يلي:

التكنولوجيا: يؤثر العامل التكنولوجي في نشاط المؤسسة تأثيراً كبيراً والمؤسسة مدعوة الى مسايرة التطور التقني الذي يسمح بدرجات عالية من الكفاءة ويمكن ان تتولى من تطبيق عدة أساليب بأكثر فعالية.

المنافسة: قد تتعرض أي مؤسسة لمنافسة جهوية او وطنية، او دولية بحيث ان كل نشاطاتها تكون خاضعة لهذه المنافسة، فمحيط المؤسسة علة هذا المستوى يمكن ان يتشكل إذن من مؤسسات أخرى تنتمي لنفس القطاع الذي تنشط فيه.

البيئة السياسية التشريعية: يؤثر المحيط القانوني بما يعرف من تشريعات عمل، وقانون ضرائب ونقابات مهنية، متعلقة بالبيئة وحمائتها وقوانين الاستثمار والقروض والمحيط السياسي بما يمثل من (هيئات وتنظيمات) تأثير كبير على التدفقات النقدية للمؤسسة.

البيئة الاجتماعية والثقافية: تؤثر البيئة الاجتماعية تأثيراً كبيراً على التدفقات النقدية للمؤسسة لأنها تؤثر بدرجة ملموسة في جانب الطلب على الخدمة او المنتج الذي تقدمها المؤسسة وكذلك على القيم و القواعد وممارسة العاملين داخل المنظمات بالإضافة الى المحيط الثقافي ما يعني مجموعة المحددات العامة والقيم السائدة في المجال.

2- الأسباب الداخلية

من بين الأسباب الداخلية لوجود المخاطر المالية في المؤسسة نجد:

الإدارة: يعرف التسيير على انه طريقة عقلانية للتنسيق بين الموارد البشرية، المادية، المالية قصد تحقيق الأهداف المرجوة، وتتم هذه الطريقة حسب السيرورة المتمثلة في التخطيط، التنظيم والإدارة والرقابة للعمليات فقد تحقق اهداف المؤسسة.

الاستراتيجية: تعد الاستراتيجية في نظر بعض المهتمين بأنها تتمثل في اعداد الأهداف، الغايات الأساسية طويلة المدى للمؤسسة او اختبار مخطط العمل، وتخصيص الموارد الضرورية لبلوغ هذه الغايات كما أنها لدى احدثهم هي: مجموعة القرارات المهمة المتعلقة بالمؤسسة والرامية أساسا الى كيف مع التغيير وكذا تحديد الغايات الأساسية.

الهيكل: يعتبر الهيكل الأسلوب من خلاله تنظم الأقسام والمسؤوليات والصلاحيات وان هيكل المؤسسة يجب ان يخدم تطور الافراد، وتحسين أدائهم لا ان يكون عقبة لهم بدعوى الرقابة وضرورة التسيير.

الاعلام والاتصال: إذ ما تم التحول بالحديث لتغطية الاعلام والاتصال فإنه لا بد من الإشارة بأن يكون هذا المجال محل رغبة أكيدة واهتمام بالغ بالنسبة للمؤسسة ويؤكد احد المؤلفين في هذا الباب بأنه من الضروري الرغبة في الاهتمام بالمعلومات الجديدة، إذ يجب ان يتسم الجميع بروح التعليم والرغبة في المعرفة ذلك ان الإدارة تستخدم المعلومات في قيامها بجميع وظائفها من تخطيط وتنفيذ ورقابة.

المطلب الثاني: مفهوم إدارة المخاطر المالية

يرتكز مفهوم إدارة المخاطر المالية على مجموعة من الأساليب التي يجب اخذها بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار لمواجهة أي خطر وذلك من اجل منع او تقليل الخسائر المادية المحتملة.

أولاً: تعريف إدارة المخاطر المالية

يمكن تعريف إدارة المخاطر المالية كما يلي:

تعرف إدارة المخاطر المالية على أنها: "إدارة الاحداث التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي قد يترتب عليها خسائر محتملة الحدوث في المنشأة اذ لم يتم التعامل معها بشكل مناسب"(محمد،2016).

وتعرف كذلك بأنها: "تتضمن كافة الأنشطة التي تحاول تغيير شكل العلاقة بين العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بتحقيق هذا العائد المتوقع، وذلك بهدف تعظيم قيمة الأصل الذي يتولد عنه هذا العائد"(فرج،2016).

كما يمكن تعريفها على انها: "تنظيم متكامل يهدف لمواجهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله وقياسه وتحديد الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب" (سهام، 2014).

ثانيا: خصائص إدارة المخاطر المالية

تتميز إدارة المخاطر المالية بالخصائص التالية (عبد القادر، 2009).

معظم المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات هي بالدرجة الأولى مخاطر مالية مثل: مخاطر السيولة والائتمان.

- ❖ تختلف وتتووع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، لكن تشترك المؤسسات عموما في ثلاث مخاطر هي: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة.
- ❖ تعتبر كنظام يساعد على مراقبة المخاطر وتقييمها وإعطاء رؤية ممتازة لما هي عليه.
- ❖ القدرة التنبؤية التي تتميز بها إدارة المخاطر خاصة في مجال تحديد الخسائر، التي تجعل المؤسسات في البحث الدائم على البديل الأمثل للتخلص او التخفيض من المخاطر واثارها الى ادنى حد ممكن.
- ❖ إيجاد الحلول فيما يخص كيفية مواجهة المخاطر والتعامل معها او تحويلها بالاستخدام أساليب متاحة او بخلق أدوات جديدة.
- ❖ المخاطر التي تواجهها المؤسسات في مختلف مجالات نشاطها تنعكس بالضرورة على حقوقها والتزاماتها سلبا او إيجابا، وبالتالي وجود ارتباط قوي بين إدارة المخاطر بباقي الوظائف والأنظمة الاخرى الموجودة داخل المؤسسات.

المطلب الثالث: استراتيجيات إدارة المخاطر المالية

باستقراء الكتابات المالية العديدة التي ركزت على موضوع إدارة المخاطر المالية بالمنشأة يمكن تحديد ثلاثة استراتيجيات رئيسية لإدارة المخاطر المالية وهي (محمد، 2016).

1- استراتيجية ترك الموقف مفتوح

ويقصد بذلك الاحتفاظ بمستوي الخطر على ما هو عليه، ويمكن ان تعتمد الشركة على هذه الاستراتيجية حينما يكون مستوى الخطر منخفض بشكل لا يبرر التكلفة المتوقعة لإدارته، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسة قبول الخطر.

2- استراتيجية تحمل مخاطر محسوبة

ويقصد بذلك تحديد مستويات الخطر التي يمكن تحملها بالمنشأة والتي لا ترغب المنشأة في تحمل أكثر منها، ثم اتخاذ كافة التدابير المناسبة لتدنية المخاطر بالمنشأة حتى هذا المستوى المقبول. ويندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تخفيض الخطر مثل: التنوع في خطوط منتجات الشركة (هيكل الاستثمار)، والتغيير في مستوى الرافعة المالية (هيكل التمويل)، واستخدام الأدوات المالية المشتقة للحماية ضد مخاطر الأسعار.

3- استراتيجية تغطية كل الخطر

ويقصد بذلك تحديد مصدر الخطر بالنسبة للشركة، أي تدنية الخطر الى الصفر، وتندرج تحت هذه الاستراتيجية سياسات تحويل الخطر مثل: التغطية الكاملة أو التأمين ضد الخطر باستخدام أدوات الهندسة المالية، تحويل الخطر المالي الى طرف ثالث بواسطة عقود التأمين والتجنب التام للأنشطة التي ينشأ عنها الخطر.

وتركز كتابات التمويل والإدارة المالية بشكل أساسي على مجموعة متنوعة من الأساليب والأدوات المالية التي يمكن بواسطتها إعادة الهيكلة للمنشأة من أجل زيادة القيمة السوقية لها. وقد تستخدم عمليات إعادة الهيكلة بشكل خاص لأجل انقاذ المنشأة من حالة فشل مالي تمر بها، إلا أنها أصبحت إحدى الاستراتيجيات المالية الرئيسية للمنشآت المختلفة منذ الثمانينات وحتى الآن.

يمكن تقسيم عمليات إعادة الهيكلة المالية للمنشآت الى مجموعتين:

❖ إعادة هيكلة الأصول

وتسمى أيضا هندسة الأصول، وهي تتضمن الأساليب المالية التي تغير من هيكل أصول المنشأة لأجل تحقيق الاستخدام الأعلى قيمة لموارد المنشأة، أو لتوفير الضرائب، أو للتخلص من التدفق النقدي الزائد (غير المطلوب للفرص الاستثمارية) بدفعه الى المساهمين. وتجري إعادة هيكلة الأصول بواسطة عمليات البيع المختلفة مثل: بيع جزء من الأصول أو طرح اسهم إحدى الشركات التابعة الى سوق راس المال للاكتتاب العام أو فصل شركة تابعة من خلال عمليات التصفية، وقد تقوم الشركة بإعادة هيكلة وحدات النشاط بالاعتماد على استراتيجية النمو، سواء بالاستحواذ أو بالمشروعات المشتركة.

❖ إعادة هيكلة التمويل

وتركز هذه الاستراتيجية على تغيير هيكل الملكية بالمنشأة، وذلك من أجل إدارة المخاطر المالية وبخاصة لتدنية خطر الإفلاس، أو مشكلة وتكاليف الوكالة المرتبطة بخصائص هيكل الخصوم ورأس المال الخاص بالمنشأة. ويمكن تنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة التمويل للمنشأة بطريقة أو أكثر من الطرق التالية:

- إعادة شراء الأسهم نقداً من السوق المفتوحة.
- استبدال الأوراق المالية الحالية بأوراق مالية ذات خصائص مختلفة.
- طرح شكل جديد من التمويل الأقل خطورة على المنشأة مثل: (السندات القابلة للتحويل أو السندات القابلة للاستدعاء أو الأسهم الممتازة بدلا من السندات العادية).

المبحث الثالث: التدقيق الخارجي كآلية لتدنية المخاطر المالية

بعد الحديث عن التدقيق الخارجي في إطاره النظري ومعرفة المخاطر المالية سوف نحاول في هذا المبحث معرفة كيفية اسهام التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية.

المطلب الأول: دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية

يعد دور التدقيق الخارجي دورا هاما في تدنية المخاطر المالية التي تواجه الشركات والمنظمات وذلك لان التدقيق الخارجي يساعد على رصد وتقييم المخاطر المالية وتقييم العمليات المالية وذلك من خلال:

أولاً: دور التدقيق الخارجي في مراجعة وظيفة التحكم في إدارة المخاطر المالية

يمكن دور التدقيق الخارجي في مراجعة وظيفة التحكم في إدارة المخاطر المالية بحيث (البجيري، 2011).

تكون مراجعة وظيفة التحكم في المخاطر عموماً مراجعة شاملة للتدابير التي تم تنفيذها للسيطرة على المخاطر المالية، وتختلف تدابير التحكم في المخاطر وفقاً لأنواع الخسارة التي تستهدفها، وقد تقضي الطبيعة المتخصصة لمنع الخسارة والتحكم في أنواع المخاطر المالية ضرورة اجراء اعمال تدقيق متخصصة لتقييم هذه التدابير وهذه قد تشمل ما يلي:

— أعمال تدقيق الامن.

— اعمال تدقيق السلامة.

— اعمال تدقيق الالتزام البيئي.

— اعمال تدقيق التحكم في خسائر الممتلكات.

وفي كثير من الأحيان لا تتوافر الخبرة اللازمة للتصدي لكل هذه النواحي لدى استشاري واحد، وقد يتطلب ذلك الاستعانة بخدمات عدة متخصصين حيث يوجد لكل ناحية من النواحي المذكورة استشاريون محترفون متاحون لتدقيق وتقييم التدابير التي نفذت للتعامل مع مخاطر المؤسسة، وأفضل مثال لذلك فعند وجود الخبرة الداخلية يجب تكميل اعمال التدقيق الخارجي بأعمال داخلية دورية.

ثانيا: دور التدقيق الخارجي في تدقيق سياسة إدارة المخاطر المالية وتنفيذها

يكمن دور التدقيق الخارجي في تدقيق سياسة إدارة المخاطر المالية بحيث:

تركز مراجعة سياسة إدارة المخاطر المالية وتنفيذها على الملامح العريضة لبرنامج المخاطر: اهداف البرنامج، مسؤولية وسلطة مدير المخاطر ومسألة ما اذا كانت السياسة وتنظيم إدارة المخاطر المالية متسقين مع الأهداف، وتمثل القضايا المتصلة بالسياسة فيما اذا كانت اهداف البرنامج قد تم تحديدها بوضوح وما اذا كانت ملائمة للمؤسسة، وما اذا كانت قد سجلت رسميا في بيان سياسة إدارة مخاطر مكتوبة، وفيما يتعلق بإدارة البرنامج سوف يتناول المراجع الخارجي الأسلوب الذي يؤدي به افراد إدارة المخاطر المالية وظيفة إدارة المخاطر، وسوف يشمل ذلك اجراء مراجعة لدليل إدارة المخاطر والإجراءات التشغيلية الخاصة بإدارة المخاطر المالية، وتتضمن المسائل الوثيقة الصلة وجود خطة كوارث هيكل وكفاية سجلات إدارة المخاطر والإجراءات العامة المستخدمة في التعرف على المخاطر المالية وتنفيذ القرارات(حماد،2005).

ثالثا: وظيفة تمويل المخاطر المالية في إدارة المخاطر المالية

يقوم المدقق الخارجي بإجراء مراجعة لوظيفة التأمين على مستويين، حيث انه عند المستوى الأول تكون المراجعة بشكل عريض وتركز على ما اذا كانت قرارات مدير المخاطر بخصوص ماهية الاغطية التأمينية الواجب توفيرها متوافقة مع الأهداف المحددة في سياسة المخاطر المالية، اما المستوى الثاني لمراجعة وظيفة التأمين فهو اجراء مراجعة اكثر تفصيلا لبرنامج يتم فيه بحث الغطاء الذي تم توفيره بدرجة اكبر من التعمق، ويتم تحليل تغطية التأمين السارية لتقرير ما اذا كانت توفر الحماية التي كان يقصدها مدير المخاطر او لا(حماد،2005).

رابعاً: دور التدقيق الخارجي في الاستجابة للمخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية

يقصد بعملية الاستجابة للمخاطر المالية التعامل معها بعد القيام بعملية تحديدها وتقييمها وهذا يتطلب تحديد الخيار اللازم اعتماده من قبل إدارة المخاطر المالية لمعالجة المخاطر، من خلال تخفيف درجة احتمال حدوثها الى ادى درجة ممكنة، ويمكن تحديد خيارات الاستجابة للمخاطر المالية ضمن احد العناصر التالية(حماد،2005).

1- قبول المخاطر: تقوم الإدارة بإتباع هذا الخيار في حالة المخاطر المالية المحدودة والقليلة التأثير او عندما تكون تكلفة المعالجة اكبر من حجم الخسائر المتوقع حدوثها، وعند اعتماد هذا الخيار يجب القيام بعملية تدقيق مستمرة للمخاطر في حال حدوث ظروف طارئة أدت الى زيادة تأثيرها مما قد يتطلب معالجتها بطرق أخرى.

2- تقليص المخاطر: يتم التعامل مع العديد من المخاطر المالية بهذه الطريقة بحيث تقوم إدارة المؤسسة بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث المخاطر المالية ودرجة تأثيرها الى الحد المقبول من طرف المؤسسة او من خلال لهذه المخاطر.

3- تجنب المخاطر: وهو الخيار الأخير المتوفر لدى إدارة المؤسسة وذلك من خلال تجنب الظروف والاحداث التي يمكن ان تسبب في حدوث المخاطر، فبعض هذه المخاطر لا يمكن للمؤسسة تحملها كالدخول في مشاريع يترتب عليها في المستقبل التعرض للمساءلة القانونية بحيث يمكن ان يكون حجم الخسائر الممكن وقوعه اكبر من الإيرادات المتوقعة، ولكن يمكن لهذا القرار ان يحرم المؤسسة من عوائد المشاريع التي تجنبها.

المطلب الثاني: العلاقة بين التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر المالية

التدقيق الخارجي هو عملية تفتيش ومراجعة دقيقة من قبل جهة خارجية مستقلة لتقييم صحة وملائمة القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة ويعتبر من أدوات إدارة المخاطر المالية الذي يساعد على تقييم مدى فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها في المؤسسة.

من الناحية العامة، يمكن القول إن التدقيق الخارجي وإدارة المخاطر المالية علاقة متبادلة مرتبطتان بشكل وثيق. وتتمثل العلاقة بينهما في(Habib,2014)

- 1- **تحديد المخاطر المالية:** تعمل عملية التدقيق الخارجي على تحديد المخاطر المالية المحتملة في العمليات المالية والأنظمة المحاسبية للمؤسسة. يتم تحليل النظام المحاسبي لتحديد الثغرات والضعف التي يمكن أن تؤدي إلى وجود مخاطر مالية.
- 2- **تقييم مدى التعرض للمخاطر:** يساعد التدقيق الخارجي على تقييم مدى تعرض المؤسسة للمخاطر المالية المحتملة. يتم تحليل العمليات والعقود والتدفقات المالية لتحديد المخاطر المحتملة وتأثيرها المحتمل على المؤسسة.
- 3- **تحسين نظام المراقبة الداخلية:** يعمل التدقيق الخارجي على تقييم فعالية نظام المراقبة الداخلية للمؤسسة في التعامل مع المخاطر المالية. يتم تحديد النقاط القوية والضعف في نظام المراقبة الداخلية وتوجيه التوصيات لتحسينها وتعزيز قدرتها على التعامل مع المخاطر المالية.
- 4- **تحليل المخاطر المالية:** يقوم المدقق الخارجي بتحليل المخاطر المالية المحتملة التي يمكن أن تؤثر على المؤسسة. يتضمن ذلك تحليل المخاطر المرتبطة بالأنظمة المحاسبية والمالية، مثل مخاطر الخطأ في التسجيل، والتلاعب في الأرقام، والتعرض للسرقة أو الاحتيال.
- 5- **التحقق من الامتثال للمعايير المحاسبية:** يشمل التدقيق الخارجي التحقق من مدى امتثال المؤسسة للمعايير المحاسبية المعتمدة ويتم فحص السجلات المالية والعمليات المحاسبية للتأكد من أنها تتوافق مع المبادئ المحاسبية والقواعد المالية المعترف بها.
- 6- **تقييم الضوابط المالية:** يهدف التدقيق الخارجي إلى تقييم فعالية وكفاءة الضوابط المالية المعمول بها في المؤسسة و يتم تحليل العمليات والإجراءات المالية للتحقق من وجود ضوابط داخلية قوية تساهم في تقليل المخاطر المالية.
- 7- **تقديم توصيات لتحسين الإدارة المالية:** يستند التدقيق الخارجي إلى نتائجه لتقديم توصيات وتوجيهات للإدارة المالية لتحسين أداء المؤسسة وإدارة المخاطر المالية بشكل أفضل وقد تشمل التوصيات تحسين الإجراءات المالية وتعزيز نظام المراقبة الداخلية وتعزيز الشفافية وتعزيز التقارير المالية.

وبشكل عام تتمثل علاقة التدقيق الخارجي بإدارة المخاطر المالية تتمحور حول تقييم المخاطر وتحكم بالأنشطة بشكل أفضل وتحديد النقاط الضعيفة في نظام الإدارة لتحسين العمليات والأداء المالي للمؤسسة.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية حول

مساهمة التدقيق

الخارجي في تدنية

المخاطر المالية

تمهيد

بعد استيفائنا للجانب النظري من البحث والذي تطرقنا الى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية للواقع العملي، حيث ان عملية التنظير قد عرفت تطورا كبيرا فإنه اصبح اكثر أهمية تطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية على دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية ، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في المسيرين الماليين.

وسنتطرق في هذا الفصل الى الاطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

نستعرض من خلال هذا المبحث اهم الخطوات والإجراءات التي تم الاعتماد عليها من خلال توضيح منهجية الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

سننتقل الى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة الى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات.

1- مجتمع وعينة الدراسة

❖ مجتمع الدراسة:

يعرف المجتمع بأنه: "مجموعة من العناصر او الافراد الذي ينصب عليهم الاهتمام في دراسة معينة، او مجموعة المشاهدات او القياسات تم جمعها عن تلك العناصر" (أبو صالح، 2009).

❖ عينة الدراسة:

تعرف العينة بانها: "جزء من مجمع البحث الأصلي يختارها الباحث بأساليب مختلفة وتضم عددا من الافراد من المجتمع الأصلي" (الدعيلج، 2014).

وتعرف كذلك بانها: "هم مجموعة الافراد او العناصر من المجتمع الذين يتم اختيارهم للحصول منهم على البيانات او المعلومات المطلوبة، وكل مفردة او مشاهدة من العينة تسمى وحدة معينة" (الباشا، 2013).

نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة وتعذر القيام بعملية المسح الشامل وكذا الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بالدراسة - الموضحة في عنصر صعوبات البحث-، لجأنا إلى اختيار عينة عشوائية، كان عدد مفردات العينة 74 شخص؛ وتم استرجاع 66 استبيان بعد الفحص والتدقيق تم استبعاد 6 استبيانات لعدم استكمال الإجابات فيها.

الجدول رقم (3-01): الاستبانات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة.

الاستبانة	العدد	النسبة
الاستبانات الصالحة للدراسة	60	81.08%
الاستبانات المستبعدة	06	8.11%
الاستبانات الغير المسترجعة	08	10.81%
الاستبانات الكلية	74	100

المصدر: من إعداد الطالبتين.

المطلب الثاني: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

لتحقيق اهداف الدراسة تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وسوف يتم الاستعانة ببعض الأدوات الإحصائية التالية:

1- المدى: يعتبر المدى من الطرق البسيطة لقياس التشتت، والمدى هو الفرق بين اكبر قيمة واصغر قيمة في التوزيع. وهذا المقياس يعتبر غير دقيق كمقياس للتشتت وذلك لان يتأثر بشدة بالقيم المتطرفة حيث اننا نأخذ ارقام محدودة بالحسبان. ومن الجدير بالذكر انه كلما كان حجم المدى اقل اصبح التجانس بين افراد المجموعة اكثر.

فإذا افترضنا ان اكبر قيمة لبيانات معينة تم استخدامها في التحليل هي 5 وادنى قيمة هي 1 فمدى البيانات يساوي $(5 - 1 = 4)$ حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحسب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة = المدى / عدد الفئات

$$5/4 =$$

$$0.8 =$$

الجدول رقم (3-02): التوزيع لسلم ليكرت

الفئة	1.8 – 1	2.6 – 1.8	3.4 – 2.6	4.2 – 3.4	5 – 4.2
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين.

2- الانحراف المعياري: هو الجذر التربيعي لمتوسط مربعات انحرافات القيم المختلفة عن متوسطها الحسابي.

3- المتوسط الحسابي: يعتبر المتوسط الحسابي من أكثر مقاييس النزعة المركزية استخداما حيث يتم الحصول عليه من خلال جمع القيم وتقسيمها على عدد افراد العينة.

4- النسب المئوية والتكرارات: يستخدم هذا الامر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما ويتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

5- اختبار ألفا كرو نباخ: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

6- معامل ارتباط بيرسون لقياس درجة الارتباط: يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، ولقد تم استخدامه لحساب الصدق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.

7- برنامج Excel: تم استخدام برنامج Excel من أجل تدعيم تحليل خصائص عينة الدراسة بالدوائر النسبية وإعطائها المزيد من الوضوح.

8- اختبار T في حالة عينة واحدة (T – Test): لمعرفة ما اذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل الى الدرجة المتوسطة وهي 3 ام زادت ام قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

9- اختبار تحليل التباين الأحادي – ذو الاتجاه الواحد One Way Analysais of NOVA: لمعرفة ما اذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات البيانات.

10- اختبار (T – Test) للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين الإجابة.

11- اختبار أنوفا: التأكد من ملائمة النموذج.

12- نموذج الانحدار: ولقد تم استخدامه في اختبار فرضيات المتعلقة بدراسة الأثر بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المطلب الثالث: صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية

يرى العديد من الباحثين أنه من المفيد في الدراسات الميدانية استخدام أكثر من أداة، فتعدد أدوات الدراسة وتكاملها يوفر للباحث إماما بموضوع الدراسة، ويمكن من خلالها التوصل إلى بيانات يكون من الصعب الحصول عليها باستخدام أداة واحدة.

أولاً: تحضير الاستبيان

استخدمنا في دراستنا بغية الوصول إلى النتائج المرجوة "الاستبيان" كأداة رئيسية في الدراسة كما تم الاستعانة بالمقابلة لتحصيل بعض المعطيات التي تطلبتها الدراسة أما الملاحظة فلا يخلو منها أي بحث علمي، فالباحث عادة ما يلاحظ ميدان دراسته وما يقدمه من معطيات ما لم تتطلب الدراسة نوعاً من الضبط والتقنين (الملاحظة المنتظمة).

مر استخدام الاستمارة كأداة لهذه الدراسة بعدة مراحل نبينها كالتالي:

1- تصميم الاستبيان: تم اعتماد الاستمارة كأداة أساسية للدراسة بوصفها من أهم وسائل البحث العلمي في جمع البيانات حيث وضعنا نموذج الاستمارة - المبين في ملاحق الدراسة - والذي كان مقسماً إلى 3 محاور رئيسية نوضحها كما يلي:

❖ **القسم الأول:** يتعلق بالمعلومات الشخصية للمبحّثين وقد تم التعبير عنه من خلال (04) أسئلة هي: الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي.

❖ **القسم الثاني:** يضم محورين اثنين هما:

المحور الأول: ويشتمل هذا المحور على (4) أبعاد كان الهدف منها معرفة الإطار النظري للتدقيق الخارجي.

البعد الأول: يتعلق بقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق ويضم (05) أسئلة.

البعد الثاني: ويشتمل على (05) أسئلة ويتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

البعد الثالث: ويشتمل على (04) أسئلة ويتعلق بجمع أدلة الإثبات.

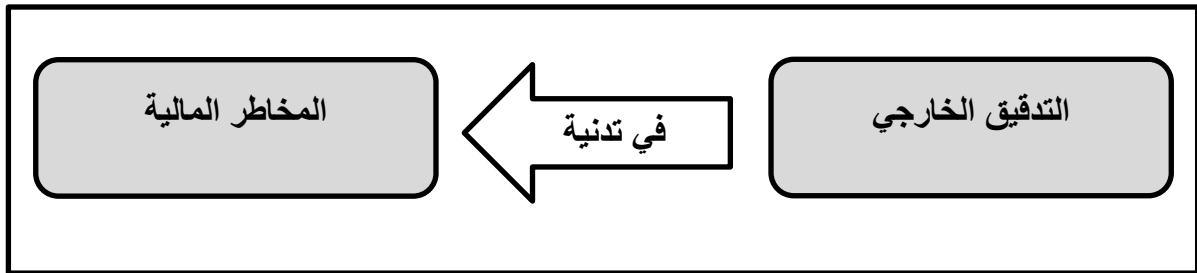
البعد الرابع: يتعلق بإعداد التقارير ويضم (04) أسئلة.

❖ المحور الثاني: ويشتمل هذا المحور على (12) سؤالاً كان الهدف منها معرفة مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية.

2- نموذج الدراسة بالاستبيان: لتوضيح مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، قمنا بوضع نموذج افتراضي يظهر طبيعة العلاقة بين المتغيرين:
أ- متغير مستقل: يتمثل في التدقيق الخارجي.

ب متغير تابع: يتمثل في المخاطر المالية.

الشكل رقم (3- 01): النموذج الافتراضي للدراسة



المصدر: من إعداد الطالبتين.

2. مرحلة تحكيم الاستثمار: حتى يتم التأكد من صدق أداة الدراسة، لجأنا إلى عرض الاستثمار في شكلها الأولي على مجموعة من الأساتذة المحكمين الذين قاموا بإبداء ملاحظاتهم واقتراحاتهم حول استثمار الدراسة من حيث مدى ملائمة المحاور ووضوح الأسئلة التي تنتمي إليها وكذا طريقة صياغتها.

3. مرحلة توزيع الاستثمار: تم توزيع الاستثمار على الأفراد المبحثين من طرف الطالبتين وذلك للوقوف على جميع الملاحظات التي يبدونها المبحثين والإجابة عليها في حينها.

4. **مرحلة جمع الاستثمار:** تم جمع الاستثمارات الموجهة للدراسة بعد ترك الوقت الكافي للمبحثن من أجل الإجابة، والتأكد من عدم وجود أية استفسارات، بعد عملية الجمع قمنا بفحص الاستثمارات حيث تم استبعاد 6 استثمارات، لنجهز فيما بعد للتفريغ والتحليل.

ثانيا: صدق الاستبيان

لقد تمّ توزيع الاستثمار على مجموعة من المحكّمين بغرض معرفة الصدق الظاهري لهذه الاستثمار، وقد أعطى المحكّمين مجموعة من الملاحظات القيمة فيما يخص الشكل والمضمون، وقمنا بإجراء التصحيحات اللازمة وبإشراف مستمر من طرف المشرفة خلال عملية التصحيح.

ثالثا: ثبات الاستبيان

أ. تمّ استخدام معامل ألفا كرو نباخ من أجل التحقق من الاتساق الداخلي والثبات للاستثمار، وللوصول إلى نتائج دقيقة قمنا بحساب معامل ألفا كرو نباخ للمحاور الرئيسية وفي الأخير حساب معامل الثبات الكلي، حيث يكون معامل الثبات:

- ضعيفا إذا كانت ألفا أقل من (60%).
 - مقبولا إذا كانت ألفا تقع بين (60% و 70%).
 - جيد إذا كانت ألفا تقع بين (70% و 80%).
 - ممتازا إذا كانت ألفا أكبر من (80%).
- والجدول أدناه يبين معاملات ألفا كرونباخ أو معامل الثبات الكلي.

جدول رقم(3- 03): معامل الثبات الكلي (حسب ألفا كرونباخ)

قيمة ألفا كرونباخ	درجته
0.893	ممتازة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال نتائج جدول معاملات الثبات يلاحظ بأن محاور الدراسة لها درجة ممتازة من الثبات، حيث بلغ معامل الثبات الكلي 0.893 أي 89.3%، مما يؤكد ثبات الاستبيان، وأنه قادر على إعطاء نفس النتائج حتى ولو أعيدت الدراسة مرة أخرى في نفس الخصائص.

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان واختبار الفرضيات

في هذا المبحث سنعرض تحليل كل من خصائص عينة الدراسة وفقرات الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل البيانات وفقرات الاستبانة

من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى وصف مفردات عينة الدراسة، وذلك بالإشارة إلى الخصائص الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحليل مدى إدراك عينة الدراسة لكل من دور أبعاد التدقيق الخارجي في تدنية تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية، وفي الأخير توضيح نوع العلاقة بين المتغيرات وتفسيرها بناء على النتائج المتحصل عليها، ومن تحليل المعلومات المتحصل عليها بعد عملية تفريغ الاستبيانات ومعالجتها إحصائياً.

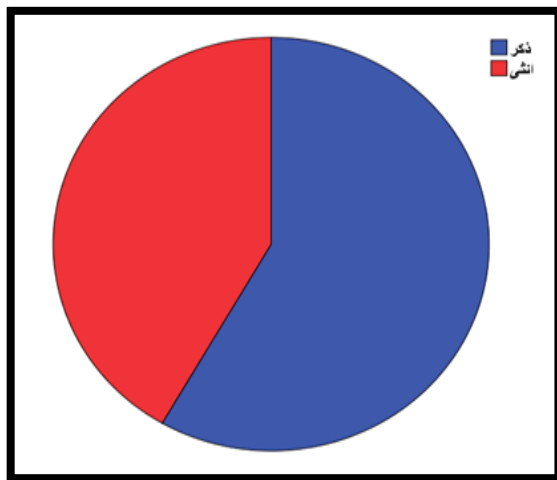
أولاً: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

من أجل التعرف على الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، وتم توزيع المتغيرات التالية: الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي.

أ. الجنس

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب جنسهم.

الشكل رقم (3- 02): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس



الجدول رقم (3- 04): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	35	58.3%
أنثى	25	41.7%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

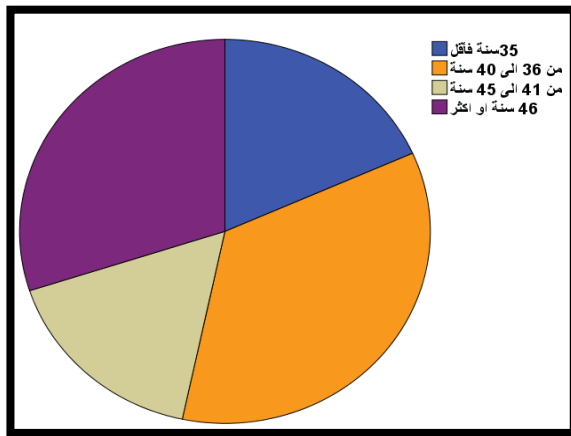
من خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح أن نسبة الذكور المستجوبين أكبر من نسبة الإناث إذ تقدر بـ 58.3% بتكرار 35 مستجوب مقابل 41.7% بتكرار 25 بالنسبة للإناث.

ب. العمر

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب عمرهم.

الشكل رقم (3-03): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب العمر

الجدول رقم (3-05): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير العمر



الفئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
35 سنة فأقل	11	18.3%
من 36 إلى 40 سنة	21	35%
من 41 إلى 45 سنة	10	16.7%
46 سنة أو أكثر	18	30%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

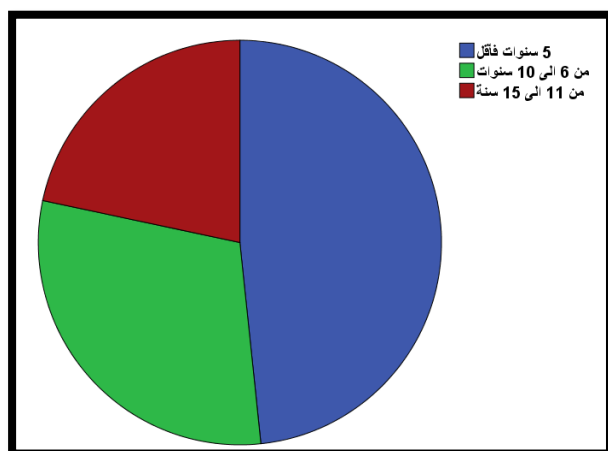
من خلال الجدول أعلاه يتبين أن أكبر فئة عمرية هي فئة من 36 إلى 40 سنة وذلك بنسبة 35% وبتكرار 21 حسب ما صرح به المستجوبون، تليها الفئة العمرية 46 سنة أو أكثر بنسبة 30%، ثم الفئة 35 سنة فأقل بنسبة 18.3% وبتكرار 11، وأخيرا فئة من 41 إلى 45 سنة بنسبة 16.7%؛ وهذا كما يظهره الشكل الموالي.

ج. الخبرة المهنية

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب خبرتهم المهنية.

الشكل رقم (3-04): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية

الجدول رقم (3-06): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير الخبرة المهنية



الخبرة المهنية	التكرار	النسبة المئوية
5 سنوات فأقل	29	48.3%
من 6 إلى 10 سنوات	18	30%
من 11 إلى 15 سنة	13	21.7%
16 سنة أو أكثر	0	0%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

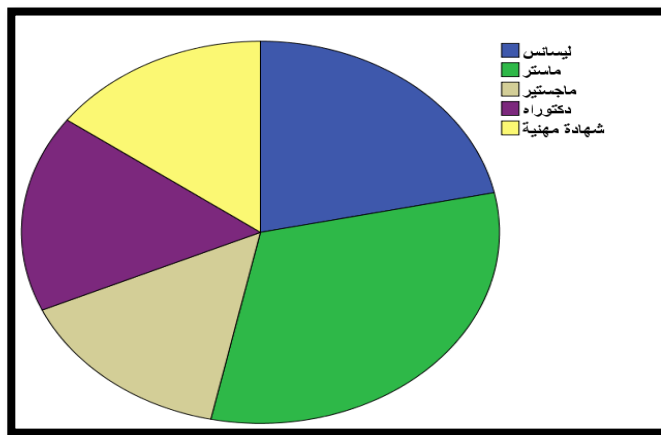
من خلال الجدول أعلاه يتبين بأن قرابة نصف أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية 5 سنوات فأقل حيث بلغ عددهم 29 فردا وهو ما يعادل نسبة 48.3%، يليه أصحاب خبرة مهنية من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 30% والبالغ عددهم 18 فردا، في حين بلغت نسبة ذوي خبرة من 11 إلى 15 سنة 21.7% والبالغ عددهم 13 فردا، كما يبينه القرص البياني.

د. المؤهل العلمي

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع مفردات العينة المشاركين في الاستبيان حسب مؤهلهم العلمي.

الشكل رقم (3-05): توزيع مفردات عينة الدراسة حسب متغير النشاط المهني

الجدول رقم (3-07): توزيع مفردات العينة حسب متغير المؤهل العلمي



المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	13	21.7%
ماستر	19	31.7%
ماجستير	9	15%
دكتوراه	10	16.7%
شهادة مهنية	9	15%
المجموع	60	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أعلى نسبة للمستجوبين تخص حاملي شهادة ماستر وهي (31.7%) تمثل 19 فرداً، تليها فئة حاملي ليسانس والتي تمثل ما نسبته (21.7%) من إجمالي أفراد العينة وهو ما يعادل (13) فرداً، في حين شكلت فئة الدكاترة ما نسبته (16.7%) من عينة الدراسة ثم فئة حاملي الماجستير وأصحاب الشهادة المهنية بنسبة (15%) تمثل 9 أفراد لكل فئة؛ وهذا كما يوضحه القرص البياني الموالي.

❖ مناقشة نتائج الدراسة:

من كل ما تقدم من عرض البيانات، توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج التحليل الوصفي لعينة الدراسة

بعد عرض وتفسير البيانات الشخصية لعينة الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ أن المجتمع قيد الدراسة أغلبية أفراده كانوا ذكورا وقدرت نسبتهم بـ (58.3%)؛

➤ أكبر فئة عمرية هي فئة من 36 إلى 40 سنة وذلك بنسبة 35%، تليها الفئة العمرية 46 سنة أو أكثر بنسبة 30%، ثم الفئة 35 سنة فأقل بنسبة 18.3%، وأخيرا فئة من 41 إلى 45 سنة بنسبة 16.7%؛

➤ قرابة نصف أفراد عينة الدراسة لديهم خبرة مهنية 5 سنوات فأقل حيث بلغت نسبتهم 48.3%، يليه أصحاب خبرة مهنية من 6 إلى 10 سنوات بنسبة 30%، في حين بلغت نسبة ذوي خبرة من 11 إلى 15 سنة نسبة 21.7%.

➤ أعلى نسبة للمستجوبين تخص حاملي شهادة ماستر وهي (31.7%)، تليها فئة حاملي ليسانس والتي تمثل ما نسبته (21.7%) من إجمالي أفراد العينة، في حين شكلت فئة الدكاترة ما نسبته (16.7%) ثم فئة حاملي الماجستير وأصحاب الشهادة المهنية بنسبة (15%) لكل فئة.

ثانيا: تحليل فقرات الاستبانة

عرض وتحليل البيانات المتعلقة بإجابات أفراد عينة الدراسة الخاصة بالمحاور الرئيسية
تم تخصيص أربعة محاور في هذا الجزء، حيث سيتم من خلاله عرض وترتيب اتجاه إجابات أفراد العينة المدروسة حول كل بعد، وذلك بتحليل مختلف نتائج الاختبارات الإحصائية المتحصل عليها، والمتمثلة أساسا في التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية.

1- تحليل الفقرات الخاصة بالمحور الأول: الاطار النظري للتدقيق الخارجي

❖ قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجاباتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-08): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

العبارة	ترتيب العبارة	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار والنسب المئوية					البيانات
				موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
1- يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق	1	0.792	4.18	19	37	2	0	2	التكرار
				31.7	61.7	3.3	0	3.3	%
2- يقوم المدقق الخارجي بتخصيص مساعدين والاشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب	2	0.902	4	16	34	6	2	2	التكرار
				26.7	56.7	10	3.3	3.3	%
3- يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الاعمال السابقة	4	1.347	3.52	19	14	12	9	6	التكرار
				31.7	23.3	20	15	10	%
4- يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها	5	1.481	3.33	18	14	8	10	10	التكرار
				30	23.3	13.3	16.7	16.7	%
5- يطلع المدقق الخارجي على الوثائق الخارجية	3	0.974	4	16	36	4	0	4	التكرار
				26.7	60	6.7	0	6.7	%
مؤشر بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق		0.718	3.81						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.
يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا

المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.81 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي، والتي تشير إلى الخيار " موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.718 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.18 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق" وبانحراف معياري قدره 0.792، وكانت نسبة الموافقين: $61.7 + 31.7 = 93.4\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق" وبانحراف معياري قدره 0.902، وكانت نسبة الموافقين: $56.7 + 26.7 = 83.4\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال السابقة" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.52 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق" وبانحراف معياري قدره 1.347، وكانت نسبة الموافقين: $23.3 + 31.7 = 55\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.33 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " محايد" وبانحراف معياري قدره 1.481 . جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " يطلع المدقق الخارجي على الوثائق الخارجية" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق" وبانحراف معياري قدره 0.974، وكانت نسبة الموافقين: $60 + 26.7 = 86.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

❖ تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجاباتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-09): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية

العبارة	ترتيب العبارة	الاحرف المعياري	المتوسط الحسابي	التكرار والنسب المئوية					العبارة
				موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما	
مرتفع	4	1.224	3.83	18	30	2	4	6	1- يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية
				30	50	3.3	6.7	10	%
مرتفع	3	0.840	4.20	24	28	4	4	0	2- يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة
				40	46.7	6.7	6.7	0	%
مرتفع	2	0.861	4.27	26	28	4	0	2	3- يقوم المدقق الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية
				43.3	46.7	6.7	0	3.3	%
مرتفع	1	0.904	4.28	29	23	6	0	2	4- المدقق الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي
				48.3	38.3	10	0	3.3	%
مرتفع	5	1.147	3.65	12	29	11	2	6	5- المدقق الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية
				20	48.3	18.3	3.3	10	%
مرتفع		0.637	4.05	مؤشر بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية					

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-09) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.05 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس

لكارت الخماسي، والتي تشير إلى الخيار " موافق " المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.637 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية " في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.83 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق " وبانحراف معياري قدره 1.224، وكانت نسبة الموافقين: $50 + 30 = 80\%$ من مجموع المستجوبين

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: " يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة " في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.20 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق بشدة " وبانحراف معياري قدره 0.840، وكانت نسبة الموافقين: $40 + 46.7 = 86.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " المدقق الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية " في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.27 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق بشدة " وبانحراف معياري قدره 0.861، وكانت نسبة الموافقين: $43.3 + 46.7 = 90\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " المدقق الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي " في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.28 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق بشدة " وبانحراف معياري قدره 0.904، وكانت نسبة الموافقين: $38.3 + 48.3 = 86.6\%$ من مجموع المستجوبين

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: " المدقق الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية " في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.65 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار

"موافق" وبانحراف معياري قدره 1.147، وكانت نسبة الموافقين: $48.3 + 20 = 68.3\%$ من مجموع المستجوبين.

❖ جمع أدلة الإثبات

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجاباتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-10): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد جمع أدلة الإثبات

العبارات	التكرار	التكرار والنسب المئوية					المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب العبارات	اتجاه العبارات			
		غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماماً							
1- يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.	التكرار	0	4	5	28	23	4.17	0.847	3	مرتفع			
	%	0	6.7	8.3	46.7	38.3							
2- يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق الحسابي.	التكرار	0	2	7	30	21	4.17	0.763	2	مرتفع			
	%	0	3.3	11.7	50	35							
3- يلجأ المدقق الخارجي الى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	التكرار	4	2	13	27	14	3.75	1.068	4	مرتفع			
	%	6.7	3.3	21.7	45	23.3							
4- يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات .	التكرار	0	0	0	20	40	4.67	0.475	1	مرتفع			
	%	0	0	0	33.3	66.7							
مؤشر بعد جمع أدلة الإثبات											4.19	0.576	مرتفع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-10) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر بعد جمع أدلة الإثبات يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.19 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.576 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر بعد جمع أدلة الإثبات حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: "يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة أرصدة الحسابات" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.17 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.847، وكانت نسبة الموافقين: $46.7 + 38.3 = 85\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: "يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق الحسابي" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.17 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.763، وكانت نسبة الموافقين: $50 + 35 = 85\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: "يلجأ المدقق الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.75 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.068، وكانت نسبة الموافقين: $45 + 23.3 = 68.3\%$ من مجموع المستجوبين

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: "يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.67 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة"

وبانحراف معياري قدره 0.475، وكانت نسبة الموافقين: $33.3 + 66.7 = 100\%$ من مجموع المستجوبين؛

❖ إعداد التقرير

يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجاباتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-11): إجابات أفراد عينة الدراسة حول بعد إعداد التقرير

العبارات	الترتيب	التكرار والنسب المئوية					الاتجاه	الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
1- تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية	2	0.613	4.12	0	0	8	37	15	مرتفع	
				0	0	0	61.7	25		
2- يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكامل للإعلام المستخدم.	4	1.055	3.85	4	2	8	31	15	مرتفع	
				6.7	3.3	13.3	51.7	25		
3- تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة في تطبيق مبادئ المحاسبة.	1	0.563	4.43	0	0	2	30	28	مرتفع	
				0	0	3.3	50	46.7		
4- يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.	3	1.164	4.03	4	3	6	21	26	مرتفع	
				6.7	5	10	35	43.3		
مؤشر بعد إعداد التقرير										
	مرتفع	0.579	4.11							

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-11) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر بعد إعداد التقرير يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 4.11 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.579 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر بعد إعداد التقرير حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: " تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.12 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق" وبانحراف معياري قدره 0.613، وكانت نسبة الموافقين: $61.7 + 25 = 76.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: " يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكامل لإعلام المستخدم" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.85 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.055، وكانت نسبة الموافقين: $51.7 + 25 = 76.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص: " تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة في تطبيق مبادئ المحاسبة" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.43 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار " موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.563، وكانت نسبة الموافقين: $46.7 + 50 = 96.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص: " يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.03 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "

موافق" وبانحراف معياري قدره 1.164، وكانت نسبة الموافقين: 35 + 43.3 = 78.3% من مجموع المستجوبين؛

تحليل الفقرات الخاصة بالمحور الثاني: مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية يتمحور الجدول الموالي حول توزيع أفراد العينة المشاركين في الاستبيان حسب التكرارات والمتوسط الحسابي لاستجاباتهم اتجاه العبارات المختلفة والانحرافات المعيارية لها.

الجدول رقم (3-12): إجابات أفراد عينة الدراسة حول محور مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية

العبارات	الترتيب	التكرار والنسب المئوية					الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	ترتيب العبارات	اتجاه العبارات
		غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما				
1-تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة	التكرار	0	4	17	21	18	0.922	3.88	5	
	%	0	6.7	28.3	35	30				
2-تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات	التكرار	0	4	8	29	19	0.852	4.05	2	
	%	0	6.7	13.3	48.3	31.7				
3-تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب	التكرار	4	9	6	22	19	1.250	3.72	9	
	%	6.7	15	10	36.7	31.7				
4-تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للالتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال	التكرار	7	4	16	19	14	1.255	3.48	11	
	%	11.7	6.7	26.7	31.7	23.3				
5-تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم التمكن من	التكرار	2	6	4	25	23	1.081	4.02	3	

الفصل الثالث دراسة ميدانية حول مساهمة التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية

				38.3	41.7	6.7	10	3.3	%	الوفاء بالتزاماتها في اجالها المحددة
	12	1.205	3.15	11	13	12	22	2	التكرار	6-تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة
				18.3	21.7	20	36.7	3.3	%	
	8	1.223	3.78	16	31	4	2	7	التكرار	7-تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسة
				26.7	51.7	6.7	3.3	11.7	%	
	10	1.155	3.57	12	24	16	2	6	التكرار	8-تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم
				20	40	26.7	3.3	10	%	
	6	1.055	3.85	19	21	14	4	2	التكرار	9-تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية
				31.7	35	23.3	6.7	3.3	%	
	7	0.965	3.82	13	31	10	4	2	التكرار	10-تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة لقوى العرض والطلب
				21.7	51.7	16.7	6.7	3.3	%	
	4	0.920	3.97	18	28	8	6	0	التكرار	11-مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول
				30	46.7	13.3	10	0	%	
	1	0.469	4.68	41	19	0	0	0	التكرار	12-تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة
				68.3	31.7	0	0	0	%	
مرتفع		0.579	3.83	مؤشر مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية						

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على إجابات أفراد عينة الدراسة ونتائج برنامج SPSS.

يظهر استقراء النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-12) أن أفراد عينة الدراسة يرون أن مؤشر محور مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية يعبر عنه بدرجة مرتفعة من الموافقة على مضمون عبارات هذا المؤشر، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3.83 من 5 ويقع ضمن الفئة الرابعة من فئات مقياس لكارث الخماسي، والتي تشير إلى الخيار "موافق" المقابل للمستوى المرتفع كما نلاحظ أن الانحراف المعياري بلغ 0.579 ويمكن من خلال الجدول ترتيب عبارات مؤشر محور مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية حسب درجة موافقة المستجوبين تنازليا من أعلى إلى أقل درجة كما يلي:

جاءت العبارة رقم (1) التي تنص: "تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة" في المرتبة الخامسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.88 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.922، وكانت نسبة الموافقين: $35 + 30 = 65\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (2) التي تنص: "تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات" في المرتبة الثانية من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.05 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.852، وكانت نسبة الموافقين: $48.3 + 31.7 = 80\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (3) التي تنص على: "تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب" في المرتبة التاسعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.72 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" بانحراف معياري قدره 1.250، وكانت نسبة الموافقين: $36.7 + 31.7 = 68.4\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (4) التي تنص على: "تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للأزمات المالية التي تحدث في أسواق المال" في المرتبة الحادية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.48 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار

"موافق" بانحراف معياري قدره 1.255، وكانت نسبة الموافقين: $31.7 + 23.3 = 55\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (5) التي تنص: "تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها في أجالها المحددة" في المرتبة الثالثة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.02 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.081، وكانت نسبة الموافقين: $41.7 + 38.3 = 80\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (6) التي تنص على: "تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة" في المرتبة الثانية عشر من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.15 وهو يقع ضمن الفئة الثالثة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "محايد" بانحراف معياري قدره 1.205.

جاءت العبارة رقم (7) التي تنص: "تتسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسة" في المرتبة الثامنة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.78 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.223، وكانت نسبة الموافقين: $51.7 + 26.7 = 78.4\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (8) التي تنص على: "تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم" في المرتبة العاشرة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.57 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" بانحراف معياري قدره 1.155، وكانت نسبة الموافقين: $40 + 20 = 60\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (9) التي تنص: "تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية" في المرتبة السادسة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.85 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 1.055، وكانت نسبة الموافقين: $35 + 31.7 = 66.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (10) التي تنص: " تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة لقوى العرض والطلب" في المرتبة السابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.82 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.965، وكانت نسبة الموافقين: $51.7 + 21.7 = 73.4\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (11) التي تنص: " مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول" في المرتبة الرابعة من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 3.97 وهو يقع ضمن الفئة الرابعة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق" وبانحراف معياري قدره 0.920، وكانت نسبة الموافقين: $46.7 + 30 = 76.7\%$ من مجموع المستجوبين؛

جاءت العبارة رقم (12) التي تنص: " تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة" في المرتبة الأولى من حيث درجة موافقة المستجوبين، فقد بلغ متوسط درجة الموافقة 4.68 وهو يقع ضمن الفئة الخامسة من فئات سلم لكارث الخماسي والتي تشير إلى الخيار "موافق بشدة" وبانحراف معياري قدره 0.469، وكانت نسبة الموافقين: $31.7 + 68.3 = 100\%$ من مجموع المستجوبين؛

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

طرحت الدراسة جملة من الأسئلة المتعلقة أساسا بتأثير التزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، وانطلقت الدراسة بطرح مجموعة من الفرضيات التي تدور في مجملها حول الاشكالية المطروحة، وقد أفرزت نتائج الدراسة وأوضحت مدى تأثير التزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، وعليه يمكن من خلال هذا المطلب شرح النتائج بهدف الاستفادة العملية من مخرجات هذه الدراسة.

الجدول رقم (3-13): عرض نتائج محاور الدراسة

الترتيب	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	محاور الدراسة
4	0.719	3.81	بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق
3	0.637	4.05	بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية
1	0.576	4.18	بعد جمع أدلة الإثبات
2	0.580	4.11	بعد إعداد التقرير
1	0.496	4.04	محور الاطار النظري للتدقيق الخارجي
2	0.579	3.83	محور مدى تعرض المؤسسة الاقتصادية للمخاطر المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

1- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لبعء قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعء قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة وكان ترتيبه الرابع بين الأبعاد، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.81) بانحراف معياري قدره (0.719)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

2- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لبعء تقييم نظام الرقابة الداخلية

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعء تقييم نظام الرقابة الداخلية أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة وكان في المرتبة الثالثة بين الأبعاد، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.05)، وانحراف معياري قدره (0.637)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

3- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لبعء جمع أدلة الإثبات

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعء جمع أدلة الإثبات أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة وكان ترتيبه الأول بين الأبعاد، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.18)، وانحراف معياري قدره (0.576)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

4- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لبعد إعداد التقرير

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة ببعد إعداد التقرير أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة وكان ترتيبه الثالث بين الأبعاد، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.11)، وانحراف معياري قدره (0.580)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

5- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لمحور الاطار النظري للتدقيق الخارجي

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور الاطار النظري للتدقيق الخارجي أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة واحتل المرتبة الأولى بين المحاور، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (4.04)، وانحراف معياري قدره (0.496)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

6- عرض وتحليل نتائج الاحصاءات الوصفية لمحور مدى تعرض المؤسسة الاقتصادية للمخاطر المالية

يتضح من نتائج إجابات أفراد عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمحور مدى تعرض المؤسسة الاقتصادية للمخاطر المالية أنها جاءت موافقة بدرجة مرتفعة واحتلت المركز الثاني بين المحاور، حيث بلغ متوسط الموافقة على هذا المحور (3.83)، وانحراف معياري قدره (0.579)، ويعزى هذا إلى الجدول (3-13).

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

من أجل اختبار ومناقشة الفرضيات سنقوم بعرض وتحليل نتائج الانحدار البسيط، والتأكد من صحة الفرضيات الموضوعية سابقا، وهذا بعد المعالجة الإحصائية للبيانات.

أولا: نتائج اختبار تحليل الانحدار البسيط لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بأبعاد التدقيق الخارجي (بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية، بعد جمع أدلة الإثبات، بعد إعداد التقرير).

الجدول رقم(3-14): عرض نتائج الانحدار البسيط لأبعاد التدقيق الخارجي

الرقم	مع المحور الأول	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG*
1	بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق	0.812	0.66	112.61	1.176	0.000
2	بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية	0.797	0.635	100.81	1.023	0.000
3	بعد جمع أدلة الإثبات	0.738	0.554	69.204	0.856	0.000
4	بعد إعداد التقرير	0.810	0.656	110.44	0.945	0.000

*يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يوضح الجدول أعلاه التزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بأبعاد التدقيق الخارجي (بعد قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، بعد تقييم نظام الرقابة الداخلية، بعد جمع أدلة الإثبات، بعد إعداد التقرير)، حيث أظهرت نتائج التحليل الإحصائي ما يلي:

1- وجود أثر لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.812$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ ($R^2 = 0.660$)، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($B = 1.176$) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F = 112.61$) وهي دالة على وجود ارتباط طردي قوي حيث كانت قيمة ألفا ($\alpha = 0.000$) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الأولى (H_0) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بقبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق من وجهة نظر المستجوبين".

2- وجود أثر لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بتقييم نظام الرقابة الداخلية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.797$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ ($R^2 = 0.635$)، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($B = 1.023$) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F = 100.81$) وهي دالة على وجود ارتباط طردي قوي حيث كانت قيمة ألفا (0.000) ($\alpha =$ وهي أقل من 5%).

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الثانية (H_{02}) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بتقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H_2) التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بتقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر المستجوبين".

3- وجود أثر لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بجمع أدلة الإثبات، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.738$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ ($R^2 = 0.554$)، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($B = 0.856$) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F = 69.204$) وهي دالة على وجود ارتباط طردي قوي حيث كانت قيمة ألفا (0.000) ($\alpha =$ وهي أقل من 5%).

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الأولى (H_{03}) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بجمع أدلة الإثبات من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H_3) التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بجمع أدلة الإثبات من وجهة نظر المستجوبين".

4- وجود أثر لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بإعداد التقرير، حيث بلغ معامل الارتباط ($r = 0.810$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ ($R^2 = 0.656$)، وقد بلغت قيمة درجة التأثير ($B = 0.945$) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F = 110.44$) وهي دالة على وجود ارتباط طردي قوي حيث كانت قيمة ألفا (0.000) ($\alpha =$ وهي أقل من 5%).

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الأولى (H04) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بإعداد التقرير من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H4) التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) لالتزام مدققي الحسابات في العينة محل الدراسة بإعداد التقرير من وجهة نظر المستجوبين".

ثانيا: عرض نتائج الانحدار البسيط لتأثير التزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولا عاما في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية

الجدول (3-15): عرض نتائج الانحدار البسيط لإجراءات التدقيق المقبولة قبولا عاما في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية

الرقم	معامل الارتباط r	معامل التحديد R ²	المحسوبة F	معامل الانحدار B	مستوى الدلالة SIG*
1	0.755	0.570	77.01	0.881	0.000

*يكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

5- وجود أثر لالتزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولا عاما في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية، حيث بلغ معامل الارتباط ($r=0.755$) عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد فقد بلغ ($R^2=0.570$) أي أن ما قيمته (0.570) من التغيرات في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية راجع لالتزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولا عاما، وقد بلغت قيمة درجة التأثير أو الانحدار ($B=0.881$) وهو ما يعني أن زيادة درجة واحدة في التزام المدققين بإجراءات التدقيق يؤدي إلى زيادة في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية بقيمة (0.881) ويؤكد هذا الأثر قيمة F المحسوبة والتي بلغت ($F=77.01$) وهي دالة على وجود ارتباط طردي قوي حيث كانت قيمة ألفا ($\alpha=0.000$) وهي أقل من 5%.

من تحليل النتيجة أعلاه، فإننا نرفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أنه: " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المستجوبين"، ونقبل الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على " وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للالتزام المدققين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية من وجهة نظر المستجوبين".

خلاصة الفصل

الفصل التطبيقي يشتمل على الدراسة الميدانية التي أجريت في إطار معرفة التدقيق الخارجي ودوره في تدنية المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية للعينة محل الدراسة وذلك في سياق الإجابة على الأسئلة التي تمثل مشكلة الدراسة وهدفها، وقد تضمن هذا الفصل وصفا لمجتمع وعينة الدراسة وكذلك الأداة المستخدمة في جمع البيانات الأولية وثباتها وصدقها والأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل النتائج المتوصل إليها بعد إدخالها للحاسب الآلي ومعالجتها ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS كما تضمن أيضا اختبار فرضيات الدراسة ومعنوية الفروق.

خاتمة

يعتبر التدقيق الخارجي عملية منظمة يمر القائم بها بمجموعة من الخطوات والإجراءات تمكنه في النهاية من إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للمؤسسة وصحة مركزها المالي، ولقد أصبح دور التدقيق الخارجي تقييماً استشارياً من أجل إدارة المخاطر التي قد تواجه المؤسسة.

بعد معالجتنا وتحليلنا لمختلف جوانب الموضوع في فصلين نظريين واسقاطهما على الفصل التطبيقي الذي يركز على التزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً ومساهمة في التقليل من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية توصلنا إلى مجموعة من النتائج ونقترح بعض التوصيات.

1/ نتائج الدراسة النظرية:

- ❖ عرف التدقيق الخارجي تطوراً تاريخياً صاحب التطورات والتغيرات الاقتصادية.
- ❖ بعد أن كان هدف التدقيق هو اكتشاف الغش والاختفاء بالدفاتر أصبح التدقيق يهدف إلى إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة محل التدقيق.
- ❖ التدقيق الخارجي تحكمه جملة من المعايير المقبولة قبولاً عاماً، وهي المعايير العامة، معايير العمل الميداني، معايير إعداد التقرير.
- ❖ يقوم مسار عمل المدقق الخارجي وفق خطوات إجرائية ومنظمة.
- ❖ تتميز المخاطر بالتغير الدائم وعدم القدرة على التنبؤ بها وتحديد قيمتها بصورة صحيحة وموثوقة وهذا يؤدي إلى تغير تقنيات التعامل معها من مؤسسة إلى أخرى.
- ❖ توجد العديد من المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل في: مخاطر السوق، مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة.
- ❖ إدارة المخاطر تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأفضل الوسائل عن طريق اكتشافها وتحليلها وقياسها.
- ❖ تهدف إدارة المخاطر المالية إلى الحفاظ على استمرارية المؤسسة وحمايتها من مخاطر الإفلاس.

2/ نتائج الدراسة التطبيقية:

- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة يقومون بتوثيق عملية التخطيط قبل البدء في عملية التدقيق.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة بتخطيط عملية التدقيق.
- ❖ يقوم المدقق الخارجي في العينة محل الدراسة بفحص وتقييم النظام المحاسبي المطبق داخل المؤسسة مع الاطلاع على القوائم المالية.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة يقومون بإجراء تقييم أولي لنظام الرقابة الداخلية من خلال اكتشافهم لنقاط القوة والضعف.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء تقييم نظام الرقابة الداخلية بتقديم حوصلة عن تقييمهم وذلك في تقرير مستقل.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة إثبات كافية والملائمة.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة يصيغون تقريرهم بعبارات مختصرة وشاملة وهادفة.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإعداد التقرير وفق للمعايير المطلوبة.
- ❖ المدققون الخارجيون في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً.
- وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى التي تنص على: **مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق المقبولة قبولاً عاماً.**
- ❖ تتعرض المؤسسة في العينة محل الدراسة لمخاطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها في الآجال المحددة.
- ❖ تنشأ مخاطر الائتمان في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم سداد القروض في آجالها.
- ❖ تواجه المؤسسة في العينة محل الدراسة مخاطر تغير أسعار الفائدة في السوق.
- ❖ تسبب مخاطر أسعار الفائدة في العينة محل الدراسة خسائر حقيقية عند إعادة تقييم الأصول والخصوم.
- ❖ تتأثر مخاطر أسعار الصرف في العينة محل الدراسة بالظروف الاقتصادية.
- ❖ تسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسات في العينة محل الدراسة.

❖ تنشأ مخاطر السيولة في العينة محل الدراسة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية التي تنص على: تتعرض المؤسسات الاقتصادية في العينة محل الدراسة للمخاطر المالية.

❖ يساهم التدقيق الخارجي في العينة محل الدراسة في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من خلال:

هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لالتزام المدققين الخارجيين بإجراءات التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية.

وبالتالي نثبت صحة الثالثة التي تنص على: هناك تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ التزام المراجعين بإجراءات التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية في العينة محل الدراسة.

3/ الاقتراحات:

- ❖ إقامة ندوات من أجل تقريب الطالب من مهنة التدقيق الخارجي من طرف مختصين مهنيين.
- ❖ زيادة مسؤولية المدقق الخارجي في اكتشاف الغش والأخطاء.
- ❖ وضع نظام جيد للرقابة الداخلية.
- ❖ ضرورة بذل مدقق الحسابات للمزيد من العناية المهنية أثناء تقييم أدلة الإثبات.
- ❖ تحسيس المدققين الخارجيين بالدور الفعال الذي يجب أن تلعبه مهنة التدقيق في التقليل من المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية باعتبارها وسيلة خارجية هدفها تقديم رأي فني محايد حول الوضعية المالية للمؤسسة.



قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1/ القاضي، ح. ودحدوح، ح.(1999)، *اساسيات التدقيق في ظل المعايير الامريكية والدولية*، مؤسسة الوراق.
- 2/ عثمان، ع.(1999)، *أصول التدقيق والرقابة الداخلية، الدار النموذجية للطباعة والنشر الموصل*.
- 3/ الرمحي، ع.(2002)، *تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية، دار وائل للطباعة والنشر*.
- 4/ الالوسي، ح.(2003)، *الطريق الى علم المراجعة والتدقيق، الجامعة المفتوحة طرابلس*.
- 5/ التهامي، ط. ومسعود، ص.(2003)، *المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية*.
- 6/ الصبان، م.(2003)، *نظرية المراجعة، الدار الجامعية*.
- 7/ حماد، ط.(2003)، *إدارة المخاطر، الدار الجامعية*.
- 8/ التميمي، ه.(2004)، *مدخل الى التدقيق، دار وائل للنشر*.
- 9/ جمعة، أ.(2005)، *المدخل الى التدقيق الحديث، دار صفاء للنشر والتوزيع*.
- 10/ حماد، ط.(2005)، *حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب)، الدار الجامعية*.
- 11/ بن حبيب، ع.(2006)، *اقتصاد وتسيير المؤسسة، الجزائر*.
- 12/ الصحن، ع.(2007)، *أسس المراجعة الخارجية، الدار الجامعية*.
- 13/ سرايا، م.(2007)، *أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، المكتب الجامعي الحديث*.
- 14/ خالد أمين، ع.(2007)، *علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر*.
- 15/ السيد، م.(2008)، *المراجعة والرقابة المالية، دار الكتاب الحديث*.
- 16/ لشتيوي، ا.(2008)، *المراجعة، منشورات جامعة قاريونس*.
- 17/ الحسان، ع.(2009)، *الرقابة الداخلية والتدقيق، دار الرأية للنشر والتوزيع*.
- 18/ الخطيب، خ. والرفاعي، خ.(2009)، *علم تدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر والتوزيع*.

- 19/ الرماحي، ن.(2009)، مراجعة المعاملات المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع.
- 20/ السواد، ز.(2009)، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية.
- 21/ المطارنة، غ.(2009)، تدقيق الحسابات المعاصر، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 22/ أبوبكر، ع. و السيفو، و.(2009)، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري للنشر والتوزيع.
- 23/ أبو صالح، م.(2009)، الطرق الإحصائية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 24/ حداد، ف.(2009)، الإدارة المالية، دار الحامد للنشر.
- 25/ عرفة، س.(2009)، إدارة المخاطر الاستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع.
- 26/ سلامة، م.(2010)، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون.
- 27/ عريقات، ح. وعقل، س.(2010)، التأمين وإدارة الخطر، دار وائل للنشر.
- 28/ كايد، س.(2010)، تدقيق الحسابات، دار التقدم العلمي.
- 29/ القرشي، إ.(2011)، التدقيق الخارجي، دار المغرب للطباعة والنشر.
- 30/ محمود، ر.(2011)، علم تدقيق الحسابات، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 31/ البحيري، ص.(2012)، دور المراجع الداخلي في إدارة المخاطر، جامعة دمشق، سوريا.
- 32/ جبر، م.(2012)، إدارة الخطر والتأمين، الدار الجامعية.
- 33/ شقيري، م.(2012)، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
- 34/ الباشا، م.(2013)، أساسيات في علم الإحصاء مع تطبيقات SPSS، دار المناهج للنشر والتوزيع.
- 35/ بلعوز، ب. والرزاقي، ع. وقندوز، ع.(2013)، إدارة المخاطر، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- 36/ متولي، ع.(2013)، المراجعة وتدقيق الحسابات، حقوق الطبع والنشر.
- 37/ الدعيلج، إ.(2014)، مناهج وطرق البحث العلمي، دار الصفاء للنشر والتوزيع.
- 38/ الشحنة، ر.(2015)، تدقيق الحسابات، دار وائل للنشر.
- 39/ فايد، ن.(2015)، التدقيق المحاسبي، دار الجنان للنشر والتوزيع.
- 40/ فرج، خ.(2016)، إدارة المخاطر المالية، دار امجد للنشر والتوزيع.

41/ محمد، ع.(2016)، إدارة المخاطر والأزمات، مكتبة الوفاء القانونية.

42/ رفاعه، ت.(2017)، أصول تدقيق الحسابات، دار المناهج للنشر والتوزيع.

43/ شاهين، م.(2017)، تحليل وتقييم محافظ الأدوات المالية، دار حمير للنشر والترجمة.

ثانياً: المجالات

1/ بوهالي، ف. إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد01، العدد35.

2/ سهام، ع. ولخضر، م.(2014)، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد15.

3/ مريم، ك.(2021)، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد11، العدد03.

4/ نور الدين، ب.(2022)، دراسة استطلاعية حول واقع وافاق إدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة المالية والأسواق، المجلد09، العدد01.

ثالثاً: الأطروحات والرسائل الجامعية

1/ زينب، ح.(2006)، تحليل وتقدير الخطر المالي في المؤسسات الاقتصادية والصناعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة منتوري قسنطينة.

2/ عبدلي، ل.(2012)، دور ومكانة إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، جامعة ابي بكر بالقائد، رسالة ماجستير، تلمسان، الجزائر.

3/ زاهية، ت.(2016)، التطورات الحديثة للمراجعة الداخلية ومدى تطبيقاتها في البنوك الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، الجزائر.

رابعاً: الملتقيات

1/ عبد القادر، ع.(2009)، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الازمات في المؤسسات المالية، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الازمات المالية والاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، أيام 21/20 أكتوبر.

Habib, A., Jiang, H., Bhuiyan, M. B. U., & Islam, A. (2014). Litigation risk, financial reporting and auditing: A survey of the literature. *Research in Accounting Regulation*, 26(2), 145-163



قائمة الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحفيظ بوالصوف

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

السنة: الثانية ماستر

تخصص: إدارة مالية

استبيان حول: دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية

السادة: المسيرين الماليين

تحية طيبة وبعد.....

في اطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع " دور التدقيق الخارجي في تدنية المخاطر المالية" دراسة عينة من المسيرين الماليين، نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، علما ان صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة اجابتم، مع العلم ان المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم الا لأغراض البحث العلمي فقط.

وتفضلوا بقبول فائق الشكر والتقدير...

المشرف: بودياب مراد

من إعداد الطالبتين

مزورر بثينة

حمادة ياسمين

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة (X) في الخانة المناسبة:

القسم الأول: معلومات عامة.

1- الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

2- العمر: ☐ 35 سنة فأقل ☐ من 36 الى 40 سنة

☐ من 41 الى 45 سنة ☐ 46 سنة او اكثر

3- الخبرة المهنية: ☐ 5 سنوات فأقل ☐ من 6 الى 10 سنوات

☐ من 11 الى 15 سنة ☐ 16 سنة او اكثر

4- المؤهل العلمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير

☐ دكتوراه ☐ شهادة مهنية

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: الاطار النظري للتدقيق الخارجي

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
أولاً: قبول المهمة وتخطيط عملية التدقيق						
01	يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.					
02	يقوم المدقق الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجز مهامهم فالوقت المناسب.					
03	يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال السابقة.					
04	يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها.					
05	يطلع المدقق الخارجي على الوثائق الخارجية.					
ثانياً: تقييم نظام الرقابة الداخلية						
01	يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.					
02	يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.					
03	المدقق الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
04	المدقق الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.					
05	المدقق الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
ثالثاً: جمع ادلة الإثبات						
01	يقوم المدقق الخارجي بجمع الادلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.					

					يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق الحسابي.	02
					يلجأ المدقق الخارجي الى طلب استفسارات من اطراف أخرى.	03
					يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	04
رابعاً: اعداد التقرير						
					تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفق المبادئ المحاسبية.	01
					يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكامل لإعلام المستخدم.	02
					تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة في تطبيق مبادئ المحاسبة.	03
					يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.	04

المحور الثاني: مدى تعرض المؤسسات الاقتصادية للمخاطر المالية.

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة.					
02	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات.					
03	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.					
04	تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للالتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.					
05	تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها في آجالها المحددة.					
06	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة.					
07	تسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسة.					
08	تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم.					
09	تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية.					
10	تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة لقوى العرض والطلب.					
11	مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول.					
12	تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة.					

الأساتذة المحكمين:

الاسم واللقب	الصفة
بودياب مراد	(مشرفا)
بودرجه رمزي	(محكما)
عاشوري إبراهيم	(محكما)
بوحاتة فؤاد	(محكما)

معامل الثبات

Statistiques de fiabilité	
Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,893	30

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	35	42,7	58,3	58,3
	انثى	25	30,5	41,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	35 سنة فأقل	11	13,4	18,3	18,3
	من 36 الى 40 سنة	21	25,6	35,0	53,3
	من 41 الى 45 سنة	10	12,2	16,7	70,0

	46 سنة أو أكثر	18	22,0	30,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	5 سنوات فأقل	29	35,4	48,3	48,3
	من 6 الى 10 سنوات	18	22,0	30,0	78,3
	من 11 الى 15 سنة	13	15,9	21,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

المؤهل العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	13	15,9	21,7	21,7
	ماستر	19	23,2	31,7	53,3
	ماجستير	9	11,0	15,0	68,3
	دكتوراه	10	12,2	16,7	85,0
	شهادة مهنية	9	11,0	15,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	محايد	2	2,4	3,3	6,7
	موافق	37	45,1	61,7	68,3
	موافق بشدة	19	23,2	31,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بتخصيص مساعدين والاشراف عليهم كي ينجز مهامهم فالوقت المناسب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	غير موافق	2	2,4	3,3	6,7
	محايد	6	7,3	10,0	16,7
	موافق	34	41,5	56,7	73,3
	موافق بشدة	16	19,5	26,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الاعمال السابقة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	7,3	10,0	10,0
	غير موافق	9	11,0	15,0	25,0
	محايد	12	14,6	20,0	45,0
	موافق	14	17,1	23,3	68,3
	موافق بشدة	19	23,2	31,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	10	12,2	16,7	16,7
	غير موافق	10	12,2	16,7	33,3
	محايد	8	9,8	13,3	46,7
	موافق	14	17,1	23,3	70,0
	موافق بشدة	18	22,0	30,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يطلع المدقق الخارجي على الوثائق الخارجية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	6,7	6,7
	محايد	4	4,9	6,7	13,3
	موافق	36	43,9	60,0	73,3
	موافق بشدة	16	19,5	26,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على نطاق عملية التدقيق.	60	1	5	4,18	,792
يقوم المدقق الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجز مهامهم فالوقت المناسب.	60	1	5	4,00	,902
يقوم المدقق الخارجي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال السابقة.	60	1	5	3,52	1,347
يقوم المدقق الخارجي بتحديد الأهداف الواجب تحقيقها.	60	1	5	3,33	1,481
يطلع المدقق الخارجي على الوثائق الخارجية.	60	1	5	4,00	,974
البعد1	60	1,60	4,80	3,8067	,71872
N valide (liste)	60				

يقوم المدقق الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	7,3	10,0	10,0
	غير موافق	4	4,9	6,7	16,7
	محايد	2	2,4	3,3	20,0
	موافق	30	36,6	50,0	70,0
	موافق بشدة	18	22,0	30,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,9	6,7	6,7
	محايد	4	4,9	6,7	13,3
	موافق	28	34,1	46,7	60,0
	موافق بشدة	24	29,3	40,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

المدقق الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	محايد	4	4,9	6,7	10,0
	موافق	28	34,1	46,7	56,7
	موافق بشدة	26	31,7	43,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

المدقق الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	محايد	6	7,3	10,0	13,3
	موافق	23	28,0	38,3	51,7
	موافق بشدة	29	35,4	48,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

المدقق الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	7,3	10,0	10,0
	غير موافق	2	2,4	3,3	13,3
	محايد	11	13,4	18,3	31,7
	موافق	29	35,4	48,3	80,0
	موافق بشدة	12	14,6	20,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة ارصدة الحسابات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,9	6,7	6,7
	محايد	5	6,1	8,3	15,0
	موافق	28	34,1	46,7	61,7
	موافق بشدة	23	28,0	38,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق الحسابي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	2	2,4	3,3	3,3
	محايد	7	8,5	11,7	15,0
	موافق	30	36,6	50,0	65,0
	موافق بشدة	21	25,6	35,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يلجأ المدقق الخارجي الى طلب استفسارات من اطراف أخرى.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	6,7	6,7
	غير موافق	2	2,4	3,3	10,0
	محايد	13	15,9	21,7	31,7
	موافق	27	32,9	45,0	76,7
	موافق بشدة	14	17,1	23,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	20	24,4	33,3	33,3
	موافق بشدة	40	48,8	66,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يقوم المدقق الخارجي بجمع الأدلة من خارج المؤسسة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.	60	2	5	4,17	,847
يقوم المدقق الخارجي بالتدقيق الحسابي	60	2	5	4,17	,763
يلجأ المدقق الخارجي الى طلب استفسارات من اطراف أخرى.	60	1	5	3,75	1,068
يستند المدقق الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	60	4	5	4,67	,475
البعد3	60	2,25	5,00	4,1875	,57605
N valide (liste)	60				

تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفق المبادئ المحاسبية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	8	9,8	13,3	13,3
	موافق	37	45,1	61,7	75,0
	موافق بشدة	15	18,3	25,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكامل لإعلام المستخدم.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	6,7	6,7
	غير موافق	2	2,4	3,3	10,0
	محايد	8	9,8	13,3	23,3
	موافق	31	37,8	51,7	75,0
	موافق بشدة	15	18,3	25,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة في تطبيق مبادئ المحاسبة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	2,4	3,3	3,3
	موافق	30	36,6	50,0	53,3
	موافق بشدة	28	34,1	46,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	6,7	6,7
	غير موافق	3	3,7	5,0	11,7
	محايد	6	7,3	10,0	21,7
	موافق	21	25,6	35,0	56,7
	موافق بشدة	26	31,7	43,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تقرير المدقق الخارجي يتضمن ما اذا كانت القوائم المالية قد اعدت وفق المبادئ المحاسبية	60	3	5	4,12	,613
يحتوي تقرير المدقق الخارجي على ملحقات كافية وكامل لإعلام المستخدم.	60	1	5	3,85	1,055
تتضمن تقارير المدقق الخارجي شهادات حول مدى استمرارية المؤسسة في تطبيق مبادئ المحاسبة.	60	3	5	4,43	,563
يحتوي تقرير المدقق الخارجي على رأي حول القوائم المالية كوحدة واحدة.	60	1	5	4,03	1,164
البعد4	60	2,50	5,00	4,1083	,57924
N valide (liste)	60				

تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,9	6,7	6,7
	محايد	17	20,7	28,3	35,0
	موافق	21	25,6	35,0	70,0
	موافق بشدة	18	22,0	30,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	4	4,9	6,7	6,7
	محايد	8	9,8	13,3	20,0
	موافق	29	35,4	48,3	68,3
	موافق بشدة	19	23,2	31,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	4	4,9	6,7	6,7
	غير موافق	9	11,0	15,0	21,7
	محايد	6	7,3	10,0	31,7
	موافق	22	26,8	36,7	68,3
	موافق بشدة	19	23,2	31,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للالتزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	8,5	11,7	11,7
	غير موافق	4	4,9	6,7	18,3
	محايد	16	19,5	26,7	45,0
	موافق	19	23,2	31,7	76,7
	موافق بشدة	14	17,1	23,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها في اجالها المحددة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	غير موافق	6	7,3	10,0	13,3
	محايد	4	4,9	6,7	20,0
	موافق	25	30,5	41,7	61,7
	موافق بشدة	23	28,0	38,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	غير موافق	22	26,8	36,7	40,0
	محايد	12	14,6	20,0	60,0
	موافق	13	15,9	21,7	81,7
	موافق بشدة	11	13,4	18,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	7	8,5	11,7	11,7
	غير موافق	2	2,4	3,3	15,0
	محايد	4	4,9	6,7	21,7
	موافق	31	37,8	51,7	73,3
	موافق بشدة	16	19,5	26,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	6	7,3	10,0	10,0
	غير موافق	2	2,4	3,3	13,3
	محايد	16	19,5	26,7	40,0
	موافق	24	29,3	40,0	80,0
	موافق بشدة	12	14,6	20,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	غير موافق	4	4,9	6,7	10,0
	محايد	14	17,1	23,3	33,3
	موافق	21	25,6	35,0	68,3
	موافق بشدة	19	23,2	31,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة لقوى العرض والطلب.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق بشدة	2	2,4	3,3	3,3
	غير موافق	4	4,9	6,7	10,0
	محايد	10	12,2	16,7	26,7
	موافق	31	37,8	51,7	78,3
	موافق بشدة	13	15,9	21,7	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	غير موافق	6	7,3	10,0	10,0
	محايد	8	9,8	13,3	23,3
	موافق	28	34,1	46,7	70,0
	موافق بشدة	18	22,0	30,0	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة.

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	19	23,2	31,7	31,7
	موافق بشدة	41	50,0	68,3	100,0
	Total	60	73,2	100,0	
Manquant	Système	22	26,8		
Total		82	100,0		

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم الكفاءة والفعالية في إدارة السيولة.	60	2	5	3,88	,922
تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم الوفاء بالالتزامات.	60	2	5	4,05	,852
تنشأ مخاطر السيولة نتيجة لعدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب.	60	1	5	3,72	1,250
تنشأ مخاطر السيولة نتيجة للالزامات المالية التي تحدث في أسواق المال.	60	1	5	3,48	1,255
تتعرض المؤسسة لمخاطر عدم التمكن من الوفاء بالتزاماتها في اجالها المحددة.	60	1	5	4,02	1,081
تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لطبيعة عمل المؤسسة والبيئة المحيطة.	60	1	5	3,15	1,205
تسبب مخاطر الائتمان في التعثر والافلاس للمؤسسة.	60	1	5	3,78	1,223
تنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لحدوث أخطاء من العاملين في الإدارة لعدم تدريبهم ونقص خبرتهم	60	1	5	3,57	1,155
تتأثر مخاطر أسعار الصرف بالظروف الاقتصادية.	60	1	5	3,85	1,055
تتعرض المؤسسة للمخاطر الناتجة لقوى العرض والطلب.	60	1	5	3,82	,965
مخاطر أسعار الصرف تحدد نسبة الأرباح والخسائر في الأصول.	60	2	5	3,97	,920
تتوفر المؤسسة على نظام معلومات محاسبي تستطيع من خلاله معرفة معدلات الفائدة.	60	4	5	4,68	,469

المحور الثاني	60	2,83	5,00	3,8306	,57877
N valide (liste)	60				

Régression

Variables introduites/éliminées ^a			
Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد 1

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,812 ^a	,660	,654	,42266

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	20,116	1	20,116	112,610	,000 ^b
	Résidu	10,361	58	,179		
	Total	30,477	59			

a. Variable dépendante : البعد1

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,943	,451		-2,091	,041
	المحور الأول	1,176	,111	,812	10,612	,000

Régression

Variables introduites/éliminées

a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد2

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,797 ^a	,635	,628	,38834

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	15,203	1	15,203	100,808	,000 ^b
	Résidu	8,747	58	,151		
	Total	23,949	59			

a. Variable dépendante : البعد2

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	-,082	,414		-,198	,844
	المحور الأول	1,023	,102	,797	10,040	,000

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد3

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,738 ^a	,544	,536	,39232

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	10,651	1	10,651	69,204	,000 ^b
	Résidu	8,927	58	,154		
	Total	19,578	59			

a. Variable dépendante : البعد3

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,732	,419		1,748	,086
	المحور الأول	,856	,103	,738	8,319	,000

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : البعد4

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,810 ^a	,656	,650	,34282

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	12,979	1	12,979	110,441	,000 ^b
	Résidu	6,816	58	,118		
	Total	19,796	59			

a. Variable dépendante : البعد4

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,293	,366		,802	,426
	المحور الأول	,945	,090	,810	10,509	,000

Régression

Variables introduites/éliminées^a

Modèle	Variables introduites	Variables éliminées	Méthode
1	المحور الأول ^b	.	Introduire

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Toutes les variables demandées ont été introduites.

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,755 ^a	,570	,563	,38260

a. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

ANOVA^a

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	11,273	1	11,273	77,009	,000 ^b
	Résidu	8,490	58	,146		

	Total	19,763	59			
--	-------	--------	----	--	--	--

a. Variable dépendante : المحور الثاني

b. Prédicteurs : (Constante), المحور الأول

Coefficients^a

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	,275	,408		,674	,503
	المحور الأول	,881	,100	,755	8,775	,000

Caractéristiques

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
البعد 1	60	1,60	4,80	3,8067	,71872
البعد 2	60	2,40	5,00	4,0467	,63712
البعد 3	60	2,25	5,00	4,1875	,57605
البعد 4	60	2,50	5,00	4,1083	,57924
المحور الأول	60	3,05	4,90	4,0373	,49636
المحور الثاني	60	2,83	5,00	3,8306	,57877
N valide (liste)	60				